



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والابحاث
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

تقرير آفاق الاقتصاد العراقي لنصف الاول 2022

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ - ب	المقدمة
5 - 1	أولاً: القطاع الحقيقي
1	النتاج المحلي الإجمالي المحتمل
1	النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي
4	النتاج المحلي الإجمالي الاسمي
9 - 6	ثانياً: قطاع الأسعار
6	المؤشر العام لأسعار المستهلك
9	التضخم الأساس
14 - 10	ثالثاً: القطاع النقدي
10	العملة المصدرة للتداول
10	القاعدة النقدية
11	عرض النقد الضيق
12	عرض النقد الواسع
12	أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي
18 - 15	رابعاً: قطاع المالية العامة
15	الإيرادات والنفقات الفعلية
18	الدين العام الداخلي
31 - 19	خامساً: القطاع الخارجي
19	هيكل الصادرات
19	هيكل الاستيرادات
20	الانفتاح التجاري
21	احتياطات النقد الاجنبي
21	مؤشرات الدين الخارجي

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	التسلسل
1	الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمحتمل	1
2	المساهمة النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2
2	المساهمة المطلقة للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3
3	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4
4	المساهمة المطلقة للأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	5
5	التوزيع القطاعي للأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	6
6	معدل التضخم السنوي والتضخم المعدل سنويا	7
7	المساهمة المطلقة لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	8
8	الاهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	9
8	تضخم السلع القابلة/ غير القابلة للمتاجرة الدولية	10
9	تنبؤات التضخم العام	11
9	تنبؤات التضخم الأساس	12
10	معدل نمو العملة المصدرة ومكوناتها	13
11	تنبؤات بمكونات القاعدة النقدية	14
12	مستويات تطور الدين الحكومي وعرض النقد الواسع	15
13	مبيعات ومشتریات البنك المركزي من العملة الأجنبية والاحتياطيات الأجنبية	16
13	تنبؤات الاحتياطي القانوني	17
15	المساهمة المطلقة لمكونات النفقات العامة في نموها الكلي	18
16	المساهمة النسبية لمكونات النفقات الفعلية	19
17	الفرق بين النفقات العامة بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية	20
17	هيكل توييب الإيرادات العامة للنصف الأول 2022	21
18	التنبؤ النفقات و الإيرادات العامة	22
18	تطورات مكونات الدين العام الداخلي	23
20	المساهمة النسبية للمكونات الاستيرادية من السلع والخدمات	24
20	نمو الاستيرادات الكلية والمساهمة المطلقة لمكوناتها	25
21	مكونات احتياطيات النقد الأجنبي	26
22	تطور مكونات الدين الخارجي في العراق	27
22	مؤشر الاحتياطيات الأجنبية الى الدين الخارجي %	28
22	مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	29
23	مؤشر الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات %	30
23	مؤشر الدين الخارجي الى الإيرادات العامة %	31

المقدمة:

لأسعار، فضلاً عن الزخم الذي شهدته شرايين التجارة العالمية في أنشطتها اللوجستية والتي أدت الى ضغوطات شديدة على سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار النفط العالمية، والتي انعكست بدورها على التضخم المحلي الذي سجل (5.3%) للنصف الأول من عام 2022، فضلاً عن تسجيل معدل التضخم الأساس ولذات المدة (4.9%)، ومن المتوقع ان يسجل التضخم للنصف الثاني من عام 2022 نسبة (5%) وللنصف الأول من عام 2023 (4.5%) مصحوباً بتوقعات محلي مؤسسة مورغان ستانلي " بأن خفض منظمة OPEC+ الإنتاج بمعدل مليوني برميل سيهدد بتضييق الأسواق بشكل كبير، فيما يتوقع ان يسجل التضخم الأساس للنصف الثاني من عام 2022 نسبة (5.2%) وللنصف الأول من عام 2023 نسبة (3.5%).

وقد برزت فلسفة السياسة النقدية في توجيه سياسة التيسير الكمي باتجاه سياسات مالية غير تقليدية تمثلت في جزء كبير منها بمبادرات وبرامج وخطط متعددة بلغت حتى النصف الأول من عام 2022 نحو (18) ترليون دينار عراقي، الغرض منها تحجيم مخاطر بيئة الاقتصاد العراقي والمالية العامة المرهونة بمورد اقتصادي واحد تكتنفه مخاطر تقلبات الظروف الدولية، من أجل تحفيز القطاع الحقيقي وتوسيع قاعدته الإنتاجية وزيادة تكوين رأس المال الثابت والتي أثمرت أفاقها عن توسع نمو قطاع البناء والتشييد والقطاعات التوزيعية الحيوية، وقد نتج عن تلك السياسات النقدية التوسعية توسع هيكلية العملة المصدرة لتسجل للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (11.1%) ، في حين سجلت القاعدة النقدية التي تشمل في مكوناتها احتياطات المصارف لدى البنك المركزي نمواً بلغت نسبته (18%)، مصحوبة بتنبؤات بان تحقق القاعدة النقدية في النصف الثاني من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (11.5%) وللنصف الأول من عام 2023 نمواً تبلغ نسبته (6%) ليأتي هذا التراجع نتيجة النمو المتباطئ لأسعار النفط العالمية التي تغذي إيراداتها احتياطات العراق الدولية.

وسجلت الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من عام 2022 فائضاً بلغت قيمته (26.4) ترليون دينار مشكلاً نسبة

لعب البنك المركزي العراقي ومنذ نهاية عام 2015 دوراً أساسياً في إدارة العمليات الاقتصادية في العراق من خلال إدارة مرحلية لسياساته النقدية غير التقليدية وتحقيق أهدافها بإجراء تطبيقات شملت مبادرات جديدة للبناء الاقتصادي تعتمد على استراتيجيات للانتقال من النظام الاقتصادي المركزي الى آليات اقتصاد السوق، ليخطو بذلك البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع القطاع المصرفي خطوات تطور كبيرة باتجاه الانتقال من النشاط المصرفي الى النشاط التنموي على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة والأزمة المالية والاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية.

كما ساهم التحسن الحاصل في اسعار النفط الخام والذي استطاعت السياسة النقدية من خلاله توفير المرتكزات الأساسية لنمو القطاعات الأخرى، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وللنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (9.5%) ليتصدر العراق بذلك قائمة الدول العربية الأكثر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي والمرتبة الثانية ضمن قائمة الدول العشر الأعلى نمواً في العالم، والذي يعزى الى ارتفاع الكميات المنتجة من إنتاج النفط الخام، فضلاً عن ارتفاع المعدل اليومي للتصدير بعد إعلان الاتحاد الأوروبي فرض حظر على الخام الروسي بعد حربه مع أوكرانيا، فضلاً عن المساهمة المطلقة لنشاطي البناء والتشييد والنقل والاتصالات والخزن في نمو الناتج الحقيقي وذلك بفعل مبادرات البنك المركزي، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي يشكل نشاط النفط الخام نحو (57%) منه نمواً بلغت نسبته (46.9%) نتيجة تحقيق أسعار النفط العالمية ارتفاعاً بلغت نسبته (63.6%) عن ذات النصف من العام السابق.

إن امتداد آثار الحرب بين روسيا وأوكرانيا والذان يعتبران لاعبان أساسيان في أسواق الأغذية الزراعية وما يمتلكانه من نسبة كبيرة من التجارة العالمية للزيوت والحبوب بلغت نحو (53%)، وما تسببت به من ارتفاع في المستوى العالمي

كما سجلت احتياطات العراق من النقد الأجنبي ارتفاعاً بلغت نسبته (24.5%) عن ذات النصف من العام السابق نتيجة التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية، حيث توزع جانب الزيادة في الاحتياطات الى استثمارات في البنوك الخارجية وبمساهمة مطلقة بلغت (22.3%) وارتفاع بجانب مكوناته من الذهب النقدي وبمساهمة مطلقة بلغت (3.5%) من نمو الاحتياطات.

وسجل الدين الخارجي للنصف الأول من عام 2022 انخفاضاً بلغت نسبته (4.4%) وذلك لقيام العراق بتسديد ديونه مع دولة الكويت، ليسهم هذا الانخفاض في تحسن الكثير من المؤشرات الخاصة بالدين الخارجي والتي يبرز في مقدمتها مؤشر نسبة الاحتياطات الأجنبية الى الدين الخارجي والتي بلغت (124.4%) مما يعني ان متانة احتياطات العراق الأجنبية الموجودة في حيازته تحول دون الدخول في مرحلة التعثر، كما سجل مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نسبة (43.6%) مما يعني وقوع هذا المؤشر ضمن الحدود الآمنة (60%) وحسب اتفاقية ماستريخت. أما نسبته الى صادرات العراق الكلية فقد بلغت (98.5%) مما يجعله ضمن الديون الخارجية المعتدلة التي تكون دون الـ (200%) من الصادرات الكلية، وسجل مؤشر الدين الخارجي الى اجمالي الإيرادات ما نسبته (115.2%) وهي أقل نسبة سجلها المؤشر على الاطلاق منذ عام 2003.

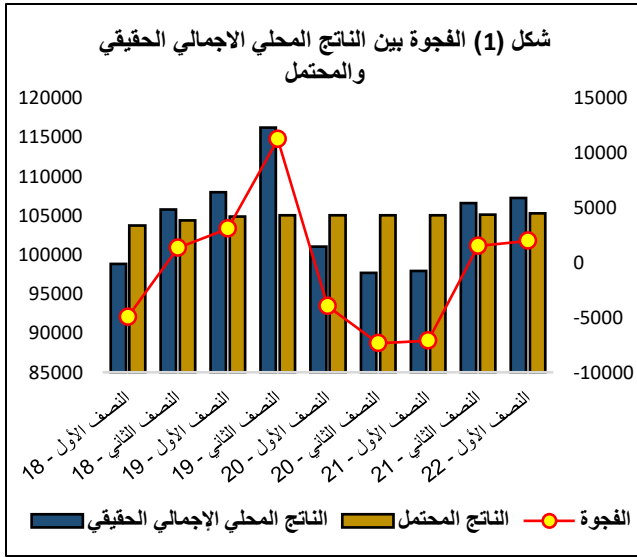
(13.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث سجلت الإيرادات الكلية ارتفاعاً بلغت نسبته (89.5%) عن ذات النصف من عام 2021 وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة (95%) من الإيرادات العامة، في مقابل تسجيل النفقات العامة نمواً بلغت نسبته (29%)، مشكلة نسبة (24.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وذلك نتيجة للزيادة الحاصلة في تخصيصات الموازنة الاستثمارية التي تم توجيهها بالدرجة الأساس الى استراتيجيات تنمية الأقاليم وإنعاش الأهوار فضلاً عن دعم استراتيجية التخفيف من الفقر التي أحتلت المرتبة الثالثة في الموازنة الاستثمارية، فضلاً عن الارتفاع الذي حققته النفقات الجارية وبنسبة بلغت (21.3%).

كما سجل ميزان المدفوعات للنصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي صادراته السلعية والخدمية وبنسبة بلغت (75.3%) عن ذات النصف من العام السابق أثر الانتعاش الذي حققته أسعار النفط العالمية، فضلاً عن مساهمة الصادرات الخدمية التي حققت نمواً بلغت نسبته (32%) والتي يأتي في مقدمتها الخدمات الهندسية والاستشارية التي تقدمها الكوادر الهندسية العراقية الى شركات النفط الأجنبية، فضلاً عن خدمات المرور والايواء للطائرات الأجنبية، أما جانب الاستيرادات السلعية والخدمية فقد سجل نمواً بلغت نسبته (91.5%) والذي يعزى الى الارتفاع الحاصل في المستوى العالمي للأسعار لا سيما أسعار المواد الغذائية، إذ سجل معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2021 نسبة (14.2%)، مع الإشارة الى إن هناك ما يقرب من (50) بلد تعتمد في استيراداتها من القمح على أوكرانيا وروسيا.

اما مؤشر الانفتاح التجاري للبلاد فقد سجل للنصف الأول من عام 2022 نسبة مرتفعة بلغت (70.5%) بعد ان بلغت نسبته لذات النصف من العام السابق (57.2%)، ويعزى هذا الارتفاع في مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي الى تسجيل حجم تجارة العراق الخارجية نمواً بلغت نسبته (81%) نتيجة ارتفاع قيمة صادرات العراق من النفط الخام.

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي المحتمل Potential GDP



- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP

يوفر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أساساً أفضل للحكم على أداء الاقتصاد المحلي على أساس الكمية، فضلاً عن إعطائه صورة أكثر دقة لمعدل نمو الاقتصاد، والذي من دونه سيكون من الصعب تحديد ما إذا كان الناتج في الاقتصاد يتوسع بالفعل أو أنه مجرد عامل من عوامل ارتفاع الأسعار، لذا فإن هذا الناتج يعد مقياساً معديلاً ليعكس قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما في سنة معينة (معيّراً عنها بأسعار سنة الأساس) وغالباً ما يشار إليه باسم الناتج المحلي الإجمالي ذي السعر الثابت، أو الناتج المصحح للتضخم.

يلاحظ من الشكل (2) إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنصف الأول من عام 2022 قد سجل ارتفاعاً بلغت نسبته (9.5%) عن ذات النصف من عام 2021، ويعزى ذلك إلى النمو الحاصل في نشاط النفط الخام الذي حقق ارتفاعاً بلغت نسبته (12.1%)، بعد أن حققت الكميات المنتجة من النفط الخام نمواً بلغت نسبته (11.9%)، بسبب زيادة إنتاج العراق من إنتاج النفط الخام بمقدار (71) ألف برميل يومياً بدءاً من الفصل الثاني من عام 2022، وذلك بموجب إتفاق منظمة Opec+ في محاولة للحد من ارتفاع الأسعار، وذلك بعد إعلان الاتحاد الأوروبي فرض حظر على الخام الروسي بعد حربه على أوكرانيا، فضلاً عن ارتفاع المعدل اليومي للتصدير بنسبة (10.6%).

يعد الناتج المحلي الإجمالي المحتمل مقياساً للقدر الإنتاجية المستدامة للاقتصاد، حيث يتم تعريفه عادةً على أنه مستوى الإنتاج الذي يمكن تحقيقه بالموارد المتاحة (مثل العمالة ورأس المال والتكنولوجيا) دون خلق ضغوط تضخمية، وبهذا فإن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل يوفر معياراً طبيعياً لتقييم الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي مما يسهل تقدير النمو غير التضخمي على المدى القصير، ويعكس الفرق بين الناتج الفعلي والمحتمل التوازن بين العرض والطلب والتأثير المحتمل للنمو الاقتصادي على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك التضخم.

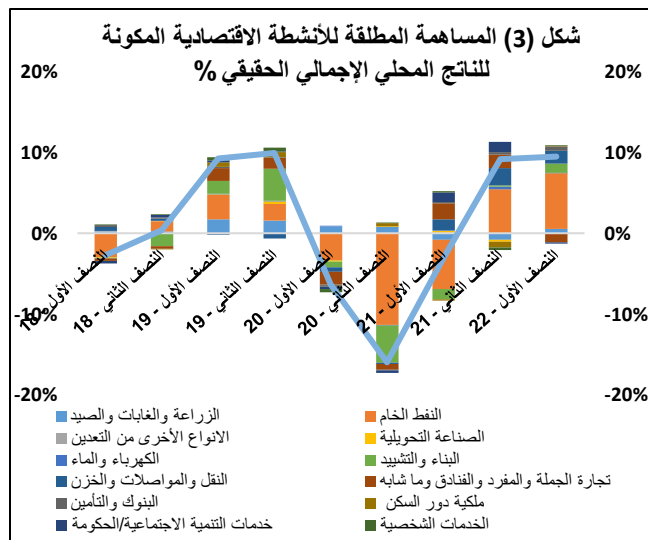
ويتأثر مستوى الناتج المحتمل ومعدل نموه بالظروف الاقتصادية الفعلية وكذلك بالسياسات الحكومية، حيث يرتبط نمو الناتج المحتمل بقدرة الاقتصاد على توليد زيادات في مستويات المعيشة من خلال دعم البرامج الحكومية.

كما يركز الناتج المحتمل على التحكم في التضخم الذي يمثل أهم أهداف السياسة النقدية على المدى المتوسط والمتمثل بالحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر، حيث يمكن أن يكون نمو الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج مؤشرات مفيدة للغاية في تقييم ضغوط التضخم على المدى القصير والمتوسط لصناع السياسة النقدية.

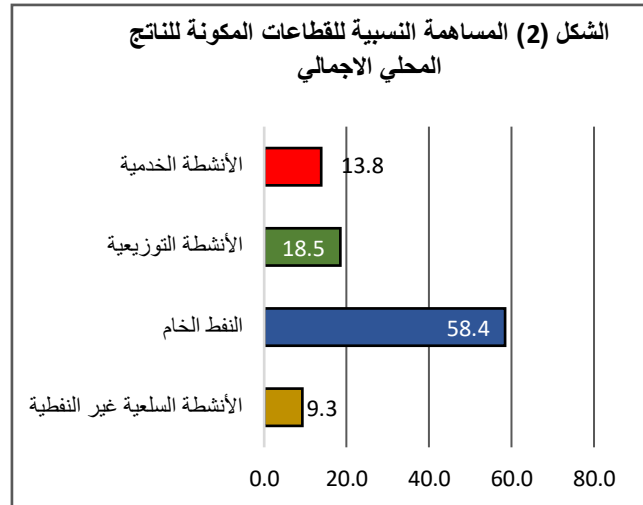
ويلاحظ من الشكل (1) بأن فجوة الناتج قد سجلت منذ النصف الأول من عام 2020 وحتى النصف الأول من عام 2021 معدلات سلبية، وذلك بسبب انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستوياته المحتملة بسبب جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على إنتاج النفط الخام الذي يشكل نحو (60%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد ساهم الانتعاش الحاصل في الأسواق العالمية نتيجة انتهاء جائحة كوفيد-19 في النصف الثاني من عام 2021 والنصف الأول من عام 2022 في تحول الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمحتمل إلى فجوة موجبة نتيجة زيادة الكميات المنتجة منه والمعدل اليومي للتصدير لتغطية الطلب العالمي المتصاعد، حيث توقعت مجموعة غولدمان ساكس أن الطلب سيرتفع مرة أخرى على المدى القريب، أقوى مما كان متوقعاً ليصل إلى (90) دولاراً للبرميل، إذا كان الشتاء المقبل أكثر برودة من المعتاد.

أما الأنشطة الخدمية فقد حققت للنصف الأول من عام 2022 تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.6%) عن النصف الأول من عام 2021، نتيجة التراجع الحاصل في أنشطة خدمات التنمية الاجتماعية (الصحية والتعليمية) وبنسبة بلغت (2%)، وذلك للتراجع الحاصل في القطاع التربوي نتيجة انخفاض التخصيصات الموجهة لهذا القطاع وبنسبة بلغت (98%) عن النصف الأول من عام 2021 في ظل غياب الموازنة العامة للدولة، فيما حققت كل من أنشطة (ملكية دور السكن) و (الخدمات الشخصية) نمواً طفيفاً بلغت نسبته (1.2%) و (0.6%) على التوالي نتيجة مبادرات البنك المركزي في ما يخص القطاع العقاري وتنمية المشاريع الاستثمارية السكنية في العراق.

أما عن المساهمة المطلقة للأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغت نسبته (9.5%) فقد حقق نشاط النفط الخام مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (6.9%) وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط الخام، كما حقق نشاط النقل والاتصالات والخزن مساهمة مطلقة مرتفعة بلغت نسبتها (1.6%) كما في الإطار (1)، وحققت كل من أنشطة (البناء والتشييد) و (البنوك والتأمين، والزراعة والصيد والغابات) مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (1.1%) و (0.5%) على التوالي، حيث تم إعادة تأهيل مشروع ري الجزيرة الشمالي وبتنفيذ من الاتحاد الأوروبي والذي كان له تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي، فيما حقق نشاط تجارة الجملة والمفرد مساهمة سالبة بلغت نسبتها (1.2%)، كما في الشكل (3).



كما حققت الأنشطة السلعية غير النفطية نمواً بلغت نسبته (20.1%) تصدرها نشاط البناء والتشييد محققاً نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (56.1%) عن النصف الأول من العام السابق وذلك نتيجة قيام البنك المركزي العراقي بزيادة المبالغ المخصصة لمبادرات دعم قطاع الإسكان والتي أدت الى إنعاش هذا القطاع، كما حققت كل من أنشطة (الأنواع الأخرى من التعدين) و (الزراعة والغابات) و (الكهرباء والماء) نمواً بلغت نسبته (44.3%) و (12.2%) و (5.1%) على التوالي.

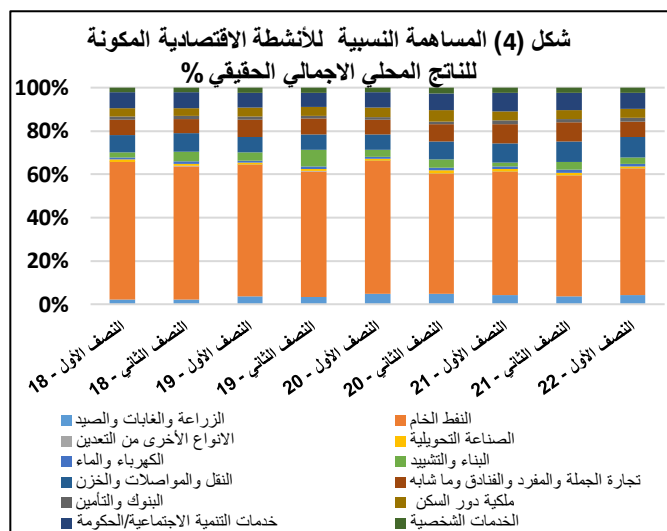


وسجلت الأنشطة التوزيعية للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (5.2%) ليحتل نشاط البنوك والتأمين المرتبة الأولى في قائمة هذه الأنشطة مسجلاً نمواً بلغت نسبته (35.8%) بعد أن نجحت مبادرات البنك المركزي في تدعيم سيولة المصارف وتوفير الأموال لمن يحتاجها من المواطنين والشركات مما عزز أداء القطاع المصرفي وانخراطه في تحريك العجلة الاقتصادية، حيث سجلت اعداد أجهزة الصراف الآلي في نهاية عام 2021 نمواً بلغت نسبته (16.9%) فضلاً عن ازدياد الحسابات المصرفية للشركات في نهاية عام 2021 بنسبة (21.9%) وارتفاع عدد حسابات التوفير بنسبة (12.2%) عن نهاية عام 2020. كما احتل نشاط النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثانية في قائمة الأنشطة التوزيعية محققاً نمواً بلغت نسبته (18.5%)، ويعزى ذلك الى قيام وزارة الاتصالات بمضاعفة السعات الدولية للإنترنت، فضلاً عن قيامها بالقضاء على تهريب سعات الإنترنت خلال عام واحد، حيث احتل العراق في عام 2021 المرتبة (47) بين دول العالم في توفير خدمات الإنترنت بعد ان كان ترتيبه (138) عالمياً، فيما حقق نشاط الجملة والمفرد والفنادق تراجعاً بلغت نسبته (12.9%) عن النصف الأول من عام 2021.

إطار (1)			
مؤشرات نشاط النقل والاتصالات والخزن			
نشاط السكك الحديدية			
التغير (%)	2021	2020	
46.4	1079	737	الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين (مليون دينار)
281	16080	4221	الإيرادات المتحققة من نقل البضائع (مليون دينار)
64.9	127	77	عدد المسافرين بأجر (بالألف)
730.5	27116	3265	متوسط أجرة نقل الطن الواحد (ألف دينار)
58.7	2893	1697	أطوال السكك الحديدية (كم)
64.9	57.7	35	مؤشر الرقم القياسي للمسافرين
أهم مؤشرات نشاط النقل المائي			
16.7	943	808	عدد السفن المغادرة المحملة من الموانئ العراقية
6.5	424.1	451.5	الإيرادات المتحققة للشركة العامة لموانئ العراق (مليار دينار)
307	12007	2950	عدد الركاب المنقولين بواسطة زوارق التوكسي النهري للشركة العامة للنقل البحري (راكب)
قطاع الاتصالات والبريد			
1. تم في عام 2021 البدء بمشروع الكابلات الضوئي FTTH (القرص البائتي) من خلال التحول من خدمات Wi-Fi المقدمة عن طريق خدمة الأبراج إلى الانترنت الضوئي (شعيرة ضوئية)، إلى كل منزل، حيث سيحسن الانترنت الضوئي من جودة الشبكة العنكبوتية المقدمة الى المواطنين.			
2. القضاء على تهريب ساعات الانترنت وزيادة حجم الساعات الدولية بالتعاون مع الشركات الرصينة في هذا المجال.			
3. تم في الفصل الأول من عام 2022 البدء بمشروع القمر الصناعي العراقي ومشروع التراخيص للذات يعززان من أمن قطاع الاتصالات وسيادة العراق.			

وتشير التنبؤات الى ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيقفز للنصف الثاني من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (7.2%) عن ذات النصف من العام السابق، مقترناً بذلك من تنبؤات صندوق النقد الدولي في (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) الذي توقع نمو الناتج الحقيقي في العراق وبنسبة تبلغ (9%)، كما أشار التقرير إلى أن هذا النمو جاء نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث يعد العراق مصدراً رئيساً للنفط الخام، وهو ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة "أوبك" بعد السعودية بمتوسط إنتاج يومي يبلغ (4.6) مليون برميل، يصدر منها نحو (3.3) مليون

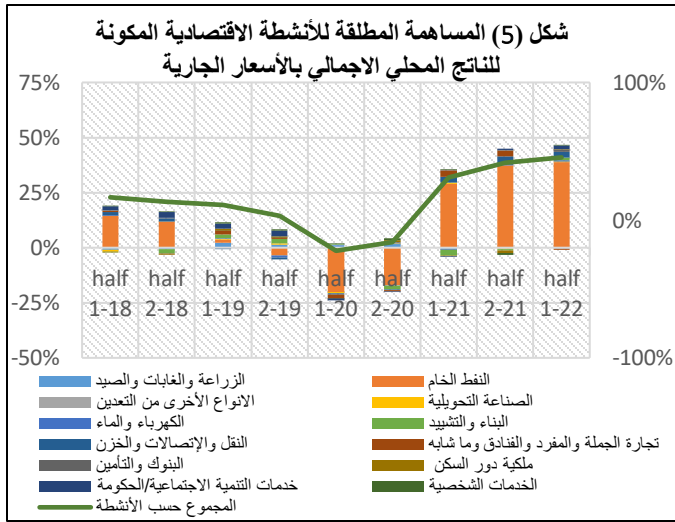
أما عن المساهمة النسبية للأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للنصف الأول من عام 2022، يلاحظ من الشكل (4)، ان نشاط النفط الخام قد احتل المرتبة الأولى في نسب المساهمة النسبية وبنسبة (58.4%) من إجمالي الناتج الحقيقي، كما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبمساهمة نسبية بلغت (18.5%)، ليحتل نشاط النقل والاتصالات المرتبة الأولى في قائمة الأنشطة التوزيعية محققاً مساهمة نسبية بلغت (9.5%)، كما احتل نشاطي تجارة الجملة والمفرد والبنوك والتأمين المرتبتين الثانية والثالثة في قائمة الأنشطة التوزيعية وبنسبة مساهمة بلغت (7.1%) و(1.9%) على التوالي.



واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الثالثة في قائمة الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبمساهمة نسبية بلغت (13.8%)، ليسجل نشاط خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الأولى في قائمة الأنشطة الخدمية وبنسبة مساهمة بلغت (7.5%)، فيما احتل كل نشاطي ملكية دور السكن والخدمات الشخصية نسب مساهمة بلغت (4%) و(2.3%) على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما الأنشطة السلعية غير النفطية فقد احتلت المرتبة الرابعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة مساهمة بلغت (9.3%)، ليتصدر نشاط الزراعة والصيد والغابات قائمة الأنشطة السلعية وبمساهمة نسبية بلغت (4.2%)، يليه نشاط البناء والتشييد وبمساهمة نسبية بلغت (2.8%) من إجمالي الناتج الحقيقي، أما أنشطة الكهرباء والماء والصناعة التحويلية والأنواع الأخرى من التعدين فقد سجلت مساهمة نسبية بلغت (1.2%) و(1%) و(0.1%) على التوالي من إجمالي الناتج الحقيقي.

أما نشاطي البناء والتشييد والبنوك والتأمين فقد سجلا مساهمة مطلقة مرتفعة بلغت نسبتها (1.3%) و (0.9%) على التوالي نتيجة ازدياد مبادرات البنك المركزي المخصصة لقطاع الاسكان مدفوعة باحتياجات هذا القطاع الى التوسع نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد السكان والتي يتم تمويلها عن طريق القطاع المصرفي، فضلاً عن تسجيل نشاطي الكهرباء والماء والخدمات الشخصية مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (0.7%) و (0.2%) على التوالي، فيما سجل نشاطي الجملة والمفرد ، والزراعة والغابات والصيد مساهمة مطلقة سلبية بلغت نسبتها (0.6%) و (0.3%) على التوالي، نتيجة النقص الحاصل في إمدادات المياه والكهرباء الى هذا القطاع والمتزامن مع الارتفاع الحاصل في درجات الحرارة.



أما عن المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد سجل نشاط النفط الخام مساهمة نسبية مرتفعة بلغت (56.6%)، كما سجلت الأنشطة الخدمية مساهمة نسبية بلغت (17.5%)، وبلغت المساهمة النسبية للأنشطة التوزيعية ما نسبته (16.2%)، أما الأنشطة السلعية غير النفطية فقد بلغت مساهمتها النسبية (9.7%)، وكما في الشكل (6).

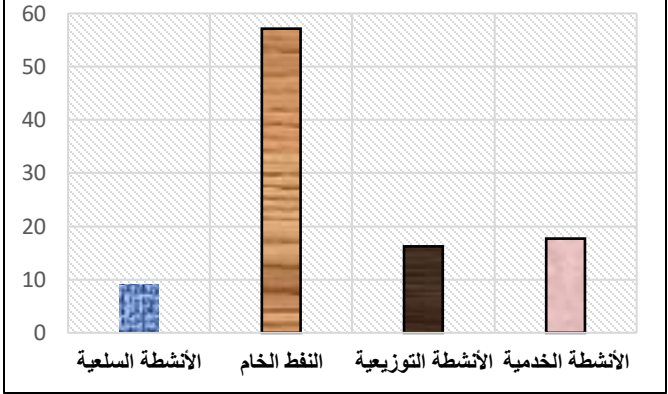
برميل في الظروف الطبيعية، كما تشير التنبؤات ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيحافظ في النصف الأول من عام 2023 على ذات المستوى من نموه للنصف الثاني من عام 2022.

- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي Nominal GDP

دفعت العقوبات التي فرضت على روسيا بعد بدء الحرب الروسية الأوكرانية في شباط/2022 والتي تمثلت بإحجام بعض كبريات شركات الطاقة العالمية عن شراء نفط الأورالز الروسي، الى تحقيق أسعار النفط العالمية ارتفاعاً كبيراً في مستوياتها، وقد وفر هذا الارتفاع في أسعار النفط الخام دعماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصادات النفطية ومنها العراق، إذ حقق الاقتصاد العراقي للنصف الأول من عام 2022 نمواً ملحوظاً في ناتجه المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت نسبته (46.9%) عن ذات النصف من العام السابق، وذلك نتيجة للارتفاع الحاصل في معدل سعر برميل النفط الخام وبنسبة بلغت (63.6%) وهو أعلى مستوى له منذ أحد عشر عاماً ليحقق نشاط النفط الخام نمواً بلغت نسبته (88.1%) عن ذات النصف من عام 2021، حيث كان للحرب الروسية الأوكرانية دور في تغيير مسار جانب الطلب في السوق العالمية لتجارة النفط الخام ليتحول الطلب على النفط الروسي من الدول الأوروبية الى الدول الآسيوية التي استطاعت الحصول على شحنات من النفط الروسي بتخفيضات كبيرة، وقد أثر ذلك على تجارة النفط في العراق، إذ سجلت صادرات العراق الى الهند للنصف الأول من عام 2022 انخفاضا بلغت نسبته (5%) عن النصف الأول من عام 2021 ، وذلك حسب الموقع الإحصائي لوكالة رويترز.

أما عن المساهمة المطلقة للأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنصف الأول من عام 2022 والبالغة نسبته (46.9%)، فقد سجل نشاط النفط الخام مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (39%) وذلك نتيجة تسجيل أسعار النفط العالمية ارتفاعاً بلغت نسبته (63.6%) عن النصف الأول من عام 2021، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط الخام في تقديم أداء أقوى في بعض الأنشطة غير النفطية (التوزيعية والخدمية)، إذ سجل نشاط النقل والاتصالات والخزن مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (2.8%) في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أدت زيادة الإيرادات النفطية الى زيادة التخصيصات الاستثمارية الموجهة الى نشاط خدمات التنمية الاجتماعية الحكومية لتبلغ مساهمتها المطلقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته (1.7%)، كما في الشكل (5).

شكل (6) التوزيع القطاعي للأنشطة الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



وتشير التنبؤات الى ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سيحقق في النصف الثاني من عام 2022 نمواً ملحوظاً تبلغ نسبته (24.3%) عن ذات النصف من العام السابق، مع توقعات باستمرار المستوى العالمي للأسعار بالارتفاع وبنسبة تبلغ (8.8%) وذلك حسب توقعات صندوق النقد الدولي لينوء الاقتصاد العالمي بأعباء ثقيلة جراء أزمة تكلفة المعيشة جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وعودة جانحة كوفيد-19، كما تشير التنبؤات الى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنصف الأول من عام 2023 تراجعاً تبلغ نسبته (7%) عن النصف الأول من عام 2022، مصحوباً بتوقعات تراجع التضخم العالمي في عام 2023 الى (6.5%) عن عام 2022، فضلاً عن إنه على الرغم من ان الحظر البحري على النفط الروسي يبدأ من ديسمبر/2022 الا ان روسيا تمكنت من إعادة توجيه بعض النفط الخام إلى الصين والهند وبسعر مخفض مقارنة بأسعار السوق، ليصبح العراق الشريك التجاري الثالث للصين في صادرات النفط الخام بعد ان كان بالمرتبة الأولى قبل الحرب الروسية الأوكرانية.

كما يُتوقع ان يشهد الطلب العالمي على النفط الخام انتعاشاً من قبل الدول الآسيوية الناشئة، مما دفع بنك UBS السويسري الى خفض توقعاته بشأن اسعار النفط الخام للنصف الأول من عام 2023 بمقدار (15) دولار، لينعكس بذلك على التوقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للنصف الأول من عام 2023.

ثانياً: قطاع الأسعار

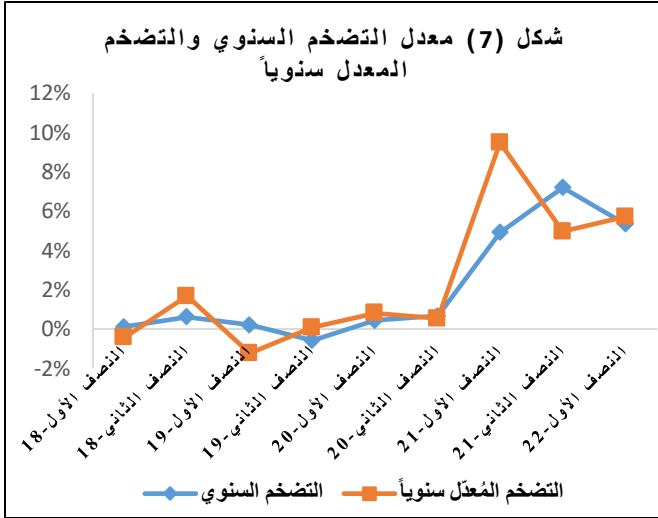
المؤشر العام لأسعار المستهلك The Consumer Price Index

يعد مؤشر الأرقام القياسية واحداً من أقدم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشاراً، وغالباً ما تكون درجة الاهتمام به مرتبطة بظاهرة التضخم، ومتابعة تطورات هذه الظاهرة لإجراء المعالجات المقتضاه على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن أهمية الأرقام القياسية في تحديد طبيعة التضخم لأنه يعبر عن تطور القيمة النقدية للسلع المنتجة، فهو بذلك يعد مؤشراً يساعد على مراقبة اختلال التوازن بين عرض السلع والطلب عليها.

كما يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر أنواع الأرقام القياسية في الاقتصاد العراقي شيوعاً، والذي يمكن من خلاله قياس التغيرات النسبية في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد مقارنة مع سنة معينة هي سنة الأساس، لذا فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس مقدار الزيادة في النفقات المعيشية الناشئة عن تغير أسعار السلع والخدمات والتي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس.

يلاحظ من الشكل (7) إن التضخم العام قد سجل في النصف الأول من عام 2022 نسبة (5.3%) مقابل (4.9%) للنصف المماثل من العام السابق، أما معدل التضخم المعدل سنوياً والذي يزيل التأثيرات الموسمية من خلال استبعاد الحالات الشاذة لتحقيق صورة أوضح لحركة الأسعار، فقد سجل لذات النصف من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (5.7%) بعد أن بلغ نموه في النصف الأول من العام السابق (9.5%) أثر تآثر الرقم القياسي بالارتفاع الحاصل بالمستوى العالمي للأسعار نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية العالمية، حيث سجلت أسعار الغذاء ارتفاعاً بلغت نسبته (13.1%) عن عام 2021، فضلاً عن تسجيل أسعار النفط قفزة حادة عقب الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت بدورها إلى زيادة تكاليف وقود النقل وتسببت في خلق اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وتأخير الشحنات بجانب تحديات أخرى تواجهها الشركات التي تحاول نقل البضائع حول العالم.

إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم بدءاً من جائحة كوفيد-19 وانتهاء بالأزمات الراهنة قد رفدت التضخم بمجموعة من العوامل المتعلقة بجانب العرض والطلب، فقد ارتفع الطلب على المنتجات الاستهلاكية والتقنية مع بدء التعافي من الجائحة بحلول عام 2021، كما كان للحزم التحفيزية التي اتخذتها الدول لتعويض المواطنين



الإطار (2):

النمو المعدل سنوياً Annualized Rate

هو معدل النمو لفترة زمنية أقل من سنة ولكن يتم احتسابه كما لو كان معدل لسنة كاملة، وبهذه الطريقة يتم تعديل معدلات النمو لتعكس المقدار الذي كان من الممكن أن يتغير فيه المتغير الاقتصادي على مدار العام إذا استمر في النمو بالمعدل المحدد والنتيجة هي نسبة التغير التي يمكن مقارنتها بسهولة مع البيانات السنوية الأخرى.

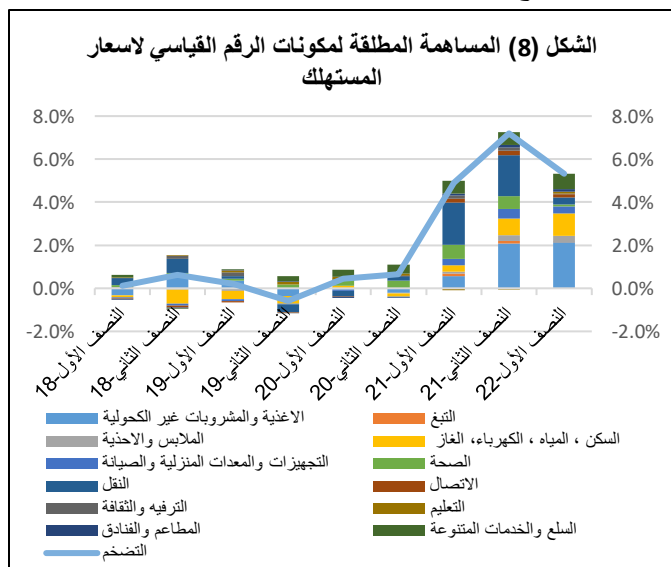
$$G_m = \left[\left(\frac{X_m}{X_{m-1}} \right)^{12} - 1 \right] * 100$$

ملاحظة: للبيانات الفصلية يتم استخدام 4 بدلاً من 12.

حيث X_m ، X_{m-1} هي قيم المتغير الاقتصادي في الشهر m و $m-1$ على التوالي، و G_m تمثل النمو المعدل سنوياً.

رافداً تضخيمياً إضافياً عزز من ارتفاع الطلب على المعروض السلعي والخدمي، فضلاً عن كونها سبباً في دعم القوة الشرائية والتي قابلها تباطؤ تعافي العرض نتيجة العديد من العوامل اللوجستية والفنية الدولية والارتفاع الحاصل في أسعار الطاقة، والتي أدت إلى تمرير ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل والشحن والتخزين إلى المستهلك وهو الأمر الذي سيؤثر بالدرجة الأولى في اقتصادات الدول التي تستورد التضخم من الدول الصناعية التي يتم استيراد السلع منها، وهو الأمر الذي يؤدي دوراً رئيساً في ارتفاع المستوى المحلي للأسعار عبر سلاسل التوريد مضاعفاً للتأثير التضخمي، حيث تعد المنظومة الداخلية للأسعار جزءاً من المنظومة الدولية وخصوصاً أن الكثير من المواد سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية مستوردة ارتفعت أسعارها دولياً، مما يعني أن الدول النفطية النامية ومنها العراق تعد جزءاً من مصادر التضخم لتعود وتستورده بتأثيرات مضاعفة.

وحققت مجاميع (الاتصالات) و (الثقافة والترفيه) و (النقل) للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (3.8%) و (2.8%) و (2.1%) على التوالي بعد ان رفعت وزارة النفط أسعار وقود الشحن البري بنسبة (87%) لشهر أيار 2022، أما مجموعتي الصحة والتبغ فقد سجلنا نمواً بلغت نسبته (1.8%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار الادوية عالمياً، حيث تقوم وزارة الصحة بتحديد أسعار (30%) فقط من الأدوية أما القسم الآخر فيتم دخوله عبر استيرادات شركات القطاع الخاص، فضلاً عن ارتفاع أسعار الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع الخاص.



أما عن المساهمة المطلقة لمكونات سلة المستهلك في التضخم العام الذي بلغت نسبته للنصف الأول من عام 2022 (5.3%) عن ذات النصف من العام السابق وكما في الشكل (8)، فقد احتلت مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية المرتبة الاولى وبمساهمة مطلقة بلغت نسبتها (2.1%) حيث حققت الاغذية العالمية للنصف الأول من عام 2022 وحسب بيانات منظمة (FAW) ارتفاعاً بلغت نسبته (22.8%) لينعكس بشكل زيادة في نسبة التضخم، كما حققت مجموعة (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (1.1%) بسبب ارتفاع إمدادات المياه والكهرباء لشهر حزيران بنسبة (25.7%) وتسجيل أجور مجموعة الوقود ارتفاعاً بلغت نسبته (2.7%) فضلاً عن تسجيل المجموعة الفرعية (صيانة وخدمات المسكن) ارتفاعاً بلغت نسبته (2.3%)، وحققت مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) التي تتضمن مجموعة واسعة من أنواع السلع الكمالية مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (0.7%) من اجمالي

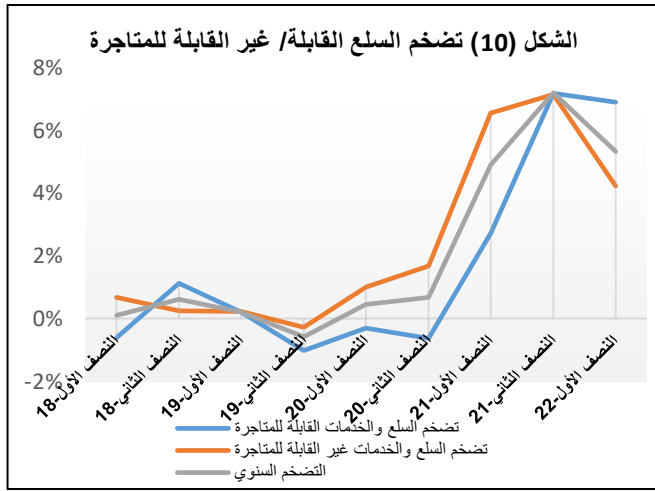
ومع التطورات الحاصلة في الحرب الروسية الأوكرانية فقد جاءت تنبؤات صندوق النقد الدولي بارتفاع التضخم العالمي من (4.7%) في نهاية عام 2021 الى (8.8%) في عام 2022، وباعتماد تلك التنبؤات فإن التضخم المستورد في العراق بلغ في النصف الأول من عام 2022 (157%) مقابل (67%) في منتصف عام 2021، مع تحذير المراقبين الدوليين من إمكانية دخول الأسعار والأجور في عملية دفع متبادل، حيث تتصاعد الأجور وتتضخم الأسعار في دوامة مستمرة مع توقعات باستمرار أسعار الطاقة بالارتفاع.

جدول (1) توقعات التضخم المستورد في العراق

النصف الأول-21	النصف الأول-22	التضخم العالمي %	التضخم المستورد %	الاستيرادات (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دينار)
21	22	4.7	67%	19410.7	136169
		8.8	157%	35665.8	199931.1

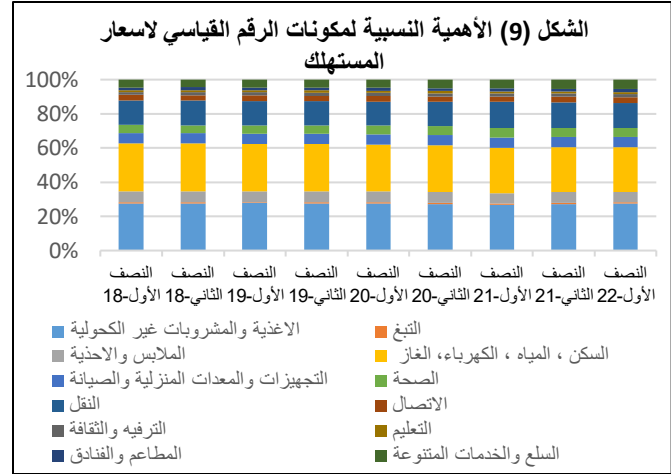
أما عن النمو الحاصل في مكونات سلة أسعار المستهلك للنصف الأول من عام 2022 عن النصف الأول من العام السابق، فقد احتلت مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة)، التي تضم مجموعة من المهن المحلية كخدمات الحلاقة والمواد الكمالية كالمواد التجميلية والذهب المرتبة الأولى محققة نسبة نمو بلغت (13.8%)، كما سجلت كل من مجموعتي (المطاعم والفنادق) و(الأغذية والمشروبات غير الكحولية) نمواً بلغت نسبته (8.6%) و (8%) على التوالي عن النصف الأول من عام 2021، والذي يعزى الى ارتفاع أسعار وجبات الطعام، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية فقد أظهرت أسعار المنتجات والسلع الغذائية المستوردة اتجاهاً تصاعدياً، مع الإشارة الى ان روسيا وأوكرانيا يمثلان لاعبين عالميين في أسواق الاغذية الزراعية ويمتلكان ما نسبته (53%) من التجارة العالمية للزيوت والحبوب. وسجلت مجموعتي (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) و (التعليم) نمواً بلغت نسبته (5.1%) و (5.2%) على التوالي ويعزى ذلك الارتفاع الى الزيادة الحاصلة في مجموعتي الأجهزة المنزلية والأثاث التي تمثل غالبيتها سلعاً مستوردة، فضلاً عن الارتفاع الحاصل في أجور التعليم الخاص. وسجلت مجموعتي (الملابس والأحذية) و(السكن والمياه والكهرباء والغاز) نمواً بلغت نسبته (4.5%) و(4%) على التوالي.

ومن أجل تقديم فهم عام لتطور التضخم في العراق وتحديد مكوناته التي لها الاسهام الأكبر في تطور المستوى العام للأسعار، فلا بد من إجراء تقسيم آخر لسلة المستهلك السلفية والخدمية عبر تقسيمها الى سلع قابلة للمتاجرة الدولية التي تتبع قانون السعر الواحد والتي تفرض ان تكلفة السلعة او الخدمة هي ذاتها في أي بلد تباع فيه عند مقارنتها بالسلع غير القابلة للمتاجرة الدولية التي يعتمد سعرها على مكان بيعها (كالإيجار)، وقد أظهرت سلة أسعار المستهلك ان التضخم الحاصل في أسعار السلع القابلة للمتاجرة الدولية وبنسبة (6.8%) بسبب الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء والوقود مقارنة بأسعار السلع غير القابلة للمتاجرة الدولية التي سجلت تضخماً بلغت نسبته (4.2%) والتي لم تستطع اللحاق بركب التضخم للسلع القابلة للمتاجرة الدولية التي تحكمها الظروف السياسية والاقتصادية الدولية المتسارعة.



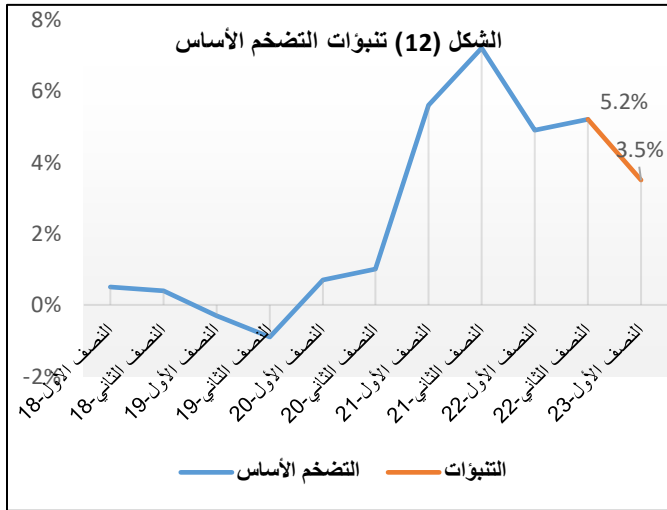
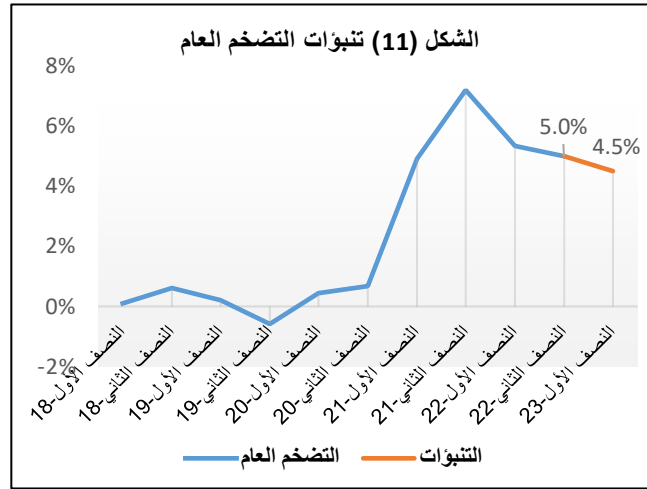
وتشير تنبؤات التضخم العام كما في الشكل (11)، الى إنه سيسجل في النصف الثاني من عام 2022 ارتفاعاً تبلغ نسبته (5%) عن ذات النصف من العام السابق، وذلك بعد رفع فريق النفط في مؤسسة غولدمان ساكس الاستثمارية الدولية توقعاته لخام برنت ليبلغ (100) دولار للربع الرابع من عام 2022 مع توقعات باستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، أما للنصف الأول من عام 2023 فتشير التنبؤات الى ان التضخم العام سيسجل نسبة (4.5%) عن النصف الأول من عام 2022 مصحوباً بتوقعات محلي مؤسسة مورغان ستانلي " بأن خفض منظمة OPEC+ الإنتاج بمعدل مليوني برميل سيهدد بتضييق الأسواق بشكل كبير، على الرغم من أن الكثيرين يعتمدون على كيفية تحرك أسعار إنتاج النفط الروسي بمجرد دخول حظر الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ".

التضخم العام للنصف الأول/2022 فيما حققت بقية المجاميع مساهمات مطلقة ضئيلة بلغت (0.3%) لكل من مجموعتي (الملابس والأحذية) و(النقل) و (0.1%) لكل من مجاميع (الصحة، الاتصال، الترفيه والثقافة، التعليم والمطاعم والفنادق) ، مما يعني ان هذه المجاميع قد حققت نوعاً من الاستقرار النسبي في أسعارها للنصف الأول من العام.



وبالتركيز على مكونات السلة السلفية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، وكما في الشكل (9) يلاحظ ان الأهمية النسبية لكل من مجموعتي (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) و (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) قد احتلتا نسب مساهمة بلغت (27.5%) و(26.2%) على التوالي من إجمالي سلة المستهلك السلفية، مما يعني ان هاتين المجموعتين تستهلكان نحو (53.7%) من دخل المستهلك، وحققت مجموعة النقل مساهمة نسبية بلغت نسبتها (14.7%) عن النصف الأول/2021، ويعزى ذلك الارتفاع في المساهمة النسبية للنقل الى ارتفاع أجور النقل الجوي والشحن البري، وحققت كل من مجموعتي (الملابس والأحذية) و (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) مساهمة نسبية بلغت (6.1%) و (6%) على التوالي من مجموع سلة المستهلك الإنفاقية، بعد أن سجلت أسعار الأجهزة المنزلية والأثاث المستوردة ارتفاعاً في أسعارها الدولية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في صناعتها، وحققت مجموعتي (السلع والخدمات المتنوعة) و (الصحة) مساهمة نسبية بلغت (5.6%) و (5.3%) على التوالي من إجمالي سلة المستهلك السلفية، أما النسبة المتبقية فقد تراوحت بين مجموعة الاتصالات التي حققت مساهمة نسبية بلغت (3.2%) كحد أعلى وبين مجموعة التبغ التي حققت مساهمة نسبية بلغت نسبتها (0.8%) كحد أدنى.

وتشير التنبؤات الى ان التضخم الأساس سيسجل في النصف الثاني من عام 2022 ارتفاعاً تبلغ نسبته (5.2%) تماشياً مع الارتفاع الحاصل في الأسعار الدولية الذي شمل كافة الأنشطة القطاعية في الدول الصناعية والذي انتقلت آثاره الى القطاعات المحلية للدول النامية، كما تشير التنبؤات الى ان التضخم الأساس سيسجل في النصف الأول من عام 2023 ارتفاعاً تبلغ نسبته (3.5%) عن النصف الأول من عام 2022 والذي شهد مستويات مرتفعة من نمو التضخم الأساس مع بدء الحرب الروسية الأوكرانية وبدء الاضطرابات في الاقتصاد العالمي.



- التضخم الأساس Core Inflation

يعد مؤشر التضخم الأساس مؤشراً مرادفاً لمؤشر أسعار المستهلكين، وذلك بعد استبعاد الغذاء والطاقة والتي تعتمد أسعارها على التوقعات البشرية سريعة التغير، وليس على العرض والطلب بطيئي الحركة، التي تعد أسعارها متقلبة لدرجة إنه من الممكن أن يؤدي تضمين تلك الفئات الى تشويه القراءة الحقيقية للتضخم، كما يعد مؤشر التضخم الأساس أكثر دقةً من مؤشر التضخم العام في قياس اتجاهات التضخم الأساسية، وهذه الدقة هي سبب تفضيل البنوك المركزية لاستخدام معدل التضخم الأساس، حيث يعتمد تركيز صناع السياسة النقدية على مقياس التضخم الذي يستبعد التقلبات قصيرة المدى إلى متوسطة المدى لأنها تمثل تغيرات في الأسعار لا تهم صانعي السياسات بشكل مباشر لمجرد أنها من المحتمل وبحكم طبيعتها المتقلبة، تتقلب بسرعة من تلقاء نفسها نتيجة تغيرات موسمية، لذا فإن التضخم الأساس بطبيعته يستبعد صدمات الأسعار التي يمكن تفسيرها إما على أنها ضوضاء أو أنها ناشئة عن مصدر خارجي.

ويلاحظ من الشكل (12) بأن التضخم الأساس سجل في النصف الأول من عام 2022 وعلى أساس سنوي مستويات مرتفعة بلغت نسبته (5.6%) مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، فضلاً عن تسجيلها على أساس نصف سنوي ارتفاعاً بلغت نسبته (3%) عن النصف الثاني من عام 2021، وهذا الارتفاع في مستويات التضخم الأساس هو نتيجة للاضطراب الحاصل في سلاسل التوريد العالمية والتي لم تنعكس في مجموعتي الطاقة والغذاء فحسب بل أصبحت تتحكم في جميع أنواع السلع والخدمات الأخرى الاستهلاكية والانشائية والمعمرة عبر سلسلة امدادات مضطربة تمتد عبر الكرة الأرضية.

ثالثاً: القطاع النقدي

ان التوسع الحاصل في الإصدار النقدي جاء بعد أن شهدت الإيرادات النفطية في العراق هبوطاً في النصف الأول من عام 2020، والتي باشر البنك المركزي العراقي على إثرها إجراءات لإحتواء الأزمة تدريجياً منها تأجيل سداد مدفوعات الضرائب، وأقساط القروض، وبرامج دعم أجور الرعاية الاجتماعية وبرامج ضمان القروض والتي أدت كلها الى دعم نسب السيولة، وكذلك تقديم الدعم للسياسة المالية لتوفير أجور القطاع العام، فضلاً عن سياسات أخرى نقدية غير تقليدية لدعم تنمية القطاع الحقيقي والتي أثمرت آفاقها عن توسع نمو قطاع البناء والتشييد والقطاعات التوزيعية الحيوية (كقطاعات النقل والاتصالات والبنوك والتأمين)، حيث تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي الى ان (34%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط ومنها العراق قد حصلت على دعم السياسات النقدية، أما المشاريع الكبيرة فقد حصل (48%) منها على دعم السياسات، وقد نتج عن السياسات النقدية التوسعية توسع هيكلية العملة المصدرة والتي رافقها ارتفاع المستوى العالمي للأسعار والذي بدأت على أثره الدول المتقدمة بسياسات تشدديّة، الا انه في الدول النامية ومنها العراق فإن سحب الدعم المقدم من قبل السياسة النقدية قد يؤدي الى درجة عالية من المخاطرة، كما ان استمرار ذلك الدعم سيساعد على ضمان تعافٍ أقوى وأكثر صلاحية للمشاريع القابلة للاستمرار من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي.

وتشير التنبؤات الى إن العملة المصدرة ستسجل في النصف الثاني/2022 ارتفاعاً تبلغ نسبته (10.2%) عن ذات النصف من عام 2021 تماشياً مع التوقعات باستمرار تسجيل أسعار النفط الخام العالمية مستويات مرتفعة لتوفر المزيد من الإيرادات الى الاقتصاد العراقي، فضلاً عن توقعات صندوق النقد الدولي باستمرار المستوى العالمي للأسعار بالارتفاع وبنسبة تبلغ (8.8%) لينعكس بدوره على المستوى المحلي للأسعار، كما تشير التنبؤات الى تسجيل العملة المصدرة في النصف الأول من عام 2023 نمواً تبلغ نسبته (5.4%) عن ذات النصف من عام 2022، مصحوباً بتوقعات دولية بتراجع اسعار النفط الخام للنصف الأول من عام 2023 مع قيام روسيا بزيادة المعروض النفطي في السوق العالمية عبر تصديره الى الدول الآسيوية.

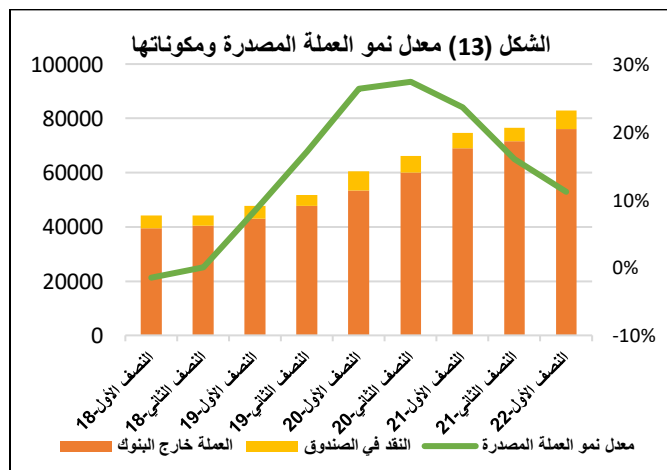
- القاعدة النقدية Monetary Base

تعد القاعدة النقدية او النقود عالية القيمة high powered money أحد مكونات عرض النقد، والتي تشير الى الأموال عالية السيولة بما في ذلك العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وقد سجلت القاعدة النقدية أو ما يسمى (الأساس النقدي) في النصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (18%) عن ذات النصف من عام 2021 لتبلغ (118.5) ترليون دينار مقابل (100.4) ترليون دينار للنصف الأول من العام السابق،

عُدت السياسة النقدية في العراق من المداخل الرئيسية للسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في السوق النقدي إزاء تعثر القطاع الحقيقي وتدني نموه، والذي أسهم في توليد ضغوط تضخمية مخلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، مما دفع توجهات السياسة النقدية الى تجاوز مفهوم عرض النقد الى مفهوم سيولة السوق من خلال سياسة التيسير الكمي وإتباع سياسات نقدية غير تقليدية تمثلت في جزء منها بمبادرات وبرامج وخطط متعددة بلغت حتى النصف الأول من عام 2022 نحو (18) ترليون دينار عراقي، الغرض منها تحجيم مخاطر بيئة الاقتصاد العراقي المرهون بمورد اقتصادي واحد تكتنفه مخاطر تقلبات الظروف الدولية، من أجل تحفيز القطاع الحقيقي وتوسيع قاعدته الإنتاجية وزيادة تكوين رأس المال الثابت.

- العملة المصدرة للتداول Currency in Circulation

سجلت العملة المصدرة للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (11.1%) كما في الشكل (13)، ويعزى هذا الارتفاع الى أسباب عدة يبرز في مقدمتها ارتفاع الفوائض المالية الناجمة عن الوفرة النفطية (المقيمة بالدولار) نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وبنسبة بلغت (63.6%)، وذلك أثر قيام وزارة المالية بتتقيد إيراداتها النفطية الدولارية وتحويلها الى الدينار العراقي والتي أدت بدورها الى زيادة نمو الكتلة النقدية (العملة المصدرة) وزيادة مناسيب السيولة المحلية، فضلاً عن دور الارتفاع العام لمستوى الأسعار الدولية في زيادة أسعار السلع المستوردة ليعكس بدوره بشكل زيادة في الطلب على العملة في التداول التي حققت للنصف الأول/2022 نمواً بلغت نسبته (10.4%) وزيادة سرعة التداول النقدي من (1.2) مرة في النصف الأول من عام 2021 الى (1.5) مرة للنصف الثاني/2022، فضلاً عن ارتفاع النقد الذي تحتفظ به المصارف لمواجهة سحبات زبائنها والتي تتصف بقابليتها للسحب الفوري دون إشعار مسبق ولذات المدة بنسبة بلغت (19.5%)



إطار (3) مؤشرات نقدية لوجود عوامل تضخمية في الاقتصاد العراقي

المضاعف النقدي Monetary Multiplier: ويشير الى ما يستطيع الجهاز المصرفي ان يخلقه من ودائع اذا ما زاد حجم العملة بمقدار معين، ويمثل النسبة بين عرض النقد (M_2) والأساس النقدي (M_0)، وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من واحد كان عرض النقد أكبر، مع ثبات المضاعف النقدي، وقد سجلت قيمة المضاعف للنصف الأول من عام 2022 (1.27) مما يعني ان عرض النقد = المضاعف النقدي * القاعدة النقدية، وهو يمثل شرط توازن، بحيث يمكن للسلطة النقدية التحكم في عرض النقد من خلال التحكم في القاعدة النقدية التي تمثل الاحتياطات الإلزامية والفائضة أحد مكوناتها، والتي كلما ازدادت قيمتها أدت الى انخفاض قيمة المضاعف، حيث تحتفظ المصارف بهذا النوع من الاحتياطات نتيجة لعوامل عدة من أهمها الابتعاد عن مخاطر الإفراض، فضلاً عن إنها تعمل كخط دفاع ثان للمصارف لتغطية احتياجاتها من السيولة، لذا فإنه من الممكن ان تتحكم السلطة النقدية في القاعدة النقدية من خلال تحكمها في نسبة التسرب في القطاع المصرفي الى حساب احتياطات المصارف في البنك المركزي.

معامل الاستقرار النقدي Coefficient of Monetary Stability

يقيس معامل الاستقرار النقدي أو ما يعرف بالضغط التضخمي أبعاد العملية التضخمية في الاقتصاد بالاستناد الى الجانب النظري للنظرية الكمية، وذلك من خلال إجراء عملية مقارنة بين تطور عرض النقد مع تطور الطلب على النقود، وبمعنى آخر فإن التغير في عرض النقد M_2 يجب ان يساوي التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي ان تكون النسبة المعيارية بين المتغيرين (1) ليؤشر بذلك وجود حالة استقرار نقدي، وقد سجل معامل الاستقرار النقدي للنصف الأول من عام 2022 (1.4%)، الامر الذي يوضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضغوط تضخمية شديدة نتيجة ارتفاع المستوى العالمي للأسعار.

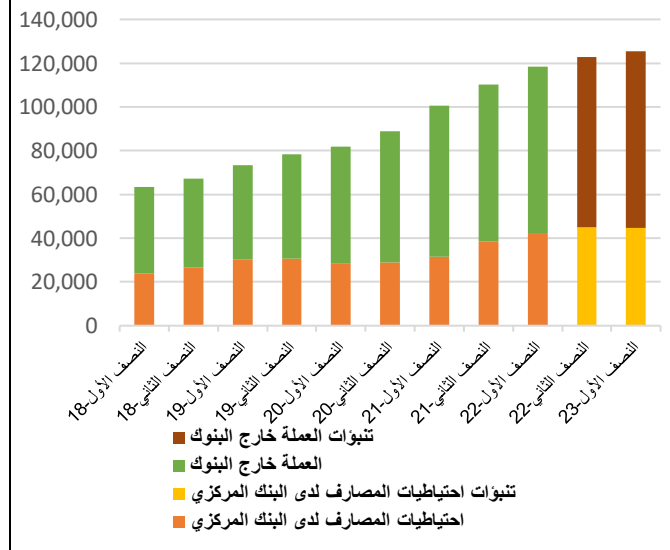
- عرض النقد الضيق M_1 Money Supply

سجل عرض النقد الضيق للنصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (11.4%) ليصل الى (128.9) ترليون دينار مقابل (115.6) ترليون دينار لذات النصف من العام السابق، ويعزى النمو في عرض النقد الضيق بالدرجة الأساس الى النمو الحاصل في العملة خارج البنوك التي شكلت نسبة (59%) من اجمالي عرض النقد الضيق، فضلاً عن تسجيل الودائع الجارية مساهمة نسبية تبلغ (41%) منه، حيث يمثل هذا النوع من الودائع وسائل دفع في المجال التجاري فضلاً عن كونها وعاء لتسوية الديون وقد حقق هذا النوع من الودائع نمواً بلغت نسبته (12.9%) عن ذات النصف من العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات التضخم في العراق بارتفاع المستوى العالمي للأسعار.

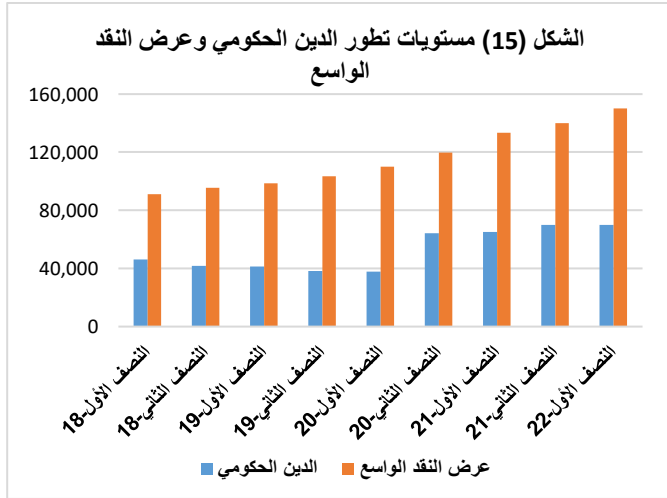
ويعزى هذا الارتفاع الى تسجيل العملة خارج البنوك والتي تشكل نسبة (64.2%) من اجمالي القاعدة النقدية نمواً بلغت نسبته (10.4%)، فضلاً عن تحقيق احتياطات المصارف (الإلزامية والفائضة) والتي تشكل نسبة (35.8%) من اجمالي القاعدة النقدية نمواً تبلغ نسبته (34.4%) عن ذات النصف من العام السابق، حيث تعد الزيادة في القاعدة النقدية الموجودة في جانب المطلوبات وثيقة الصلة بالزيادة الحاصلة في الاحتياطات الدولية للعراق الموجودة في جانب الموجودات من ميزانية البنك المركزي، أما من حيث المساهمة المطلقة لمكونات القاعدة النقدية فإن احتياطات المصارف لدى البنك المركزي لها الدور الأكبر في نمو القاعدة النقدية وبمساهمة مطلقة بلغت نسبته (11%) من نموها البالغ (18%)، أما العملة خارج البنوك فقد مثلت النسبة المتبقية من النمو والبالغة (7%)، وهنا يبرز دور القطاع المصرفي في زيادة التوسع النقدي.

وتشير التنبؤات الى ان القاعدة النقدية ستحقق في النصف الثاني من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (11.5%) عن ذات النصف من عام 2021، مصحوبة بتوقعات بأن تحقق العملة خارج البنوك نمواً تبلغ نسبته (9%) فيما ستحقق احتياطات المصارف نمواً ملحوظاً تبلغ نسبته (16%)، كما ستسجل القاعدة النقدية للنصف الأول من عام 2023 نمواً تبلغ نسبته (6%) عن ذات النصف من عام 2022، حيث ستحقق العملة خارج البنوك نمواً تبلغ نسبته (6%)، فيما ستحقق احتياطات المصارف نمواً تبلغ نسبته (5%)، ويأتي هذا التراجع في القاعدة النقدية نتيجة النمو المتباطئ لأسعار النفط العالمية التي تغذي إيراداتها احتياطات العراق الدولية، كما في الشكل (14).

الشكل (14) تنبؤات بمكونات القاعدة النقدية



أزمة كوفيد-19 بتقديم مختلف أنواع الدعم لمؤسسات القطاع المالي والتوسع في تنقيد الدين الحكومي، وتضاعفت أحجام ميزانياتها العمومية في بعض الدول ومنها العراق، حيث أدى ارتفاع مستويات الدين الحكومي في العراق الى ارتفاع عرض النقد الواسع والى مستويات متصاعدة من جانب المطلوبات (الموجودات)، كما في الشكل (15).



- أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

الأدوات النقدية غير المباشرة Quantitative Tools

تعرف الأدوات النقدية غير المباشرة بأنها أدوات كمية تُستخدم للتحكم في كمية الائتمان وليس نوعه أي التأثير في مقدار الاحتياطات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، أما السمة غير المباشرة التي اتسمت بها تلك الأدوات هي إن تأثيرها لا يكون مباشراً في كمية النقود بل من خلال التأثير على المصارف التجارية التي تقوم هي بدورها بالتأثير في الائتمان ومن ثم التأثير في عرض النقد.

عمل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بأليات وأدوات مختلفة من السابق، وذلك لأسباب عدة يبرز في مقدمتها استقلاليتها وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والذي يعد نقلة نوعية في النظام الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن توحيد فئات الدينار العراقي في عملة وطنية جديدة عالية المواصفات أسهمت في تعظيم ثقة الجمهور بالدينار العراقي بغية تمكين القطاع المالي من أداء نشاطه وفق بيئة رصينة.

- نافذة بيع العملة الأجنبية

حققت مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (79.1%) عن ذات النصف من العام السابق، ويعزى النمو الملحوظ في جانب مبيعات نافذة العملة الأجنبية الى النمو الحاصل في مبيعاته من الحوالات التي حققت

وتشير التنبؤات الى تسجيل عرض النقد الضيق للنصف الثاني من عام 2022 ارتفاعاً تبلغ نسبته (11.7%) عن ذات النصف من عام 2021، حيث ستسجل الودائع الجارية مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (6.4%) فيما ستسجل العملة خارج البنوك مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (5.3%) من نمو عرض النقد الضيق، كما سيسجل عرض النقد الضيق للنصف الأول من عام 2023 نمواً موجباً متباطئاً تبلغ نسبته (7.2%) عن النصف الأول من عام 2022، حيث ستسجل الودائع الجارية مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (3.5%)، فيما ستسجل العملة خارج البنوك مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (3.7%) من نمو عرض النقد الضيق، وتعزى هذه المساهمة المرتفعة للودائع الجارية في النصف الثاني من عام 2022 الى ارتفاع مستويات التضخم العالمية، مما يتطلب ارتفاع مستويات الودائع تحت الطلب لتمويل المعاملات التجارية.

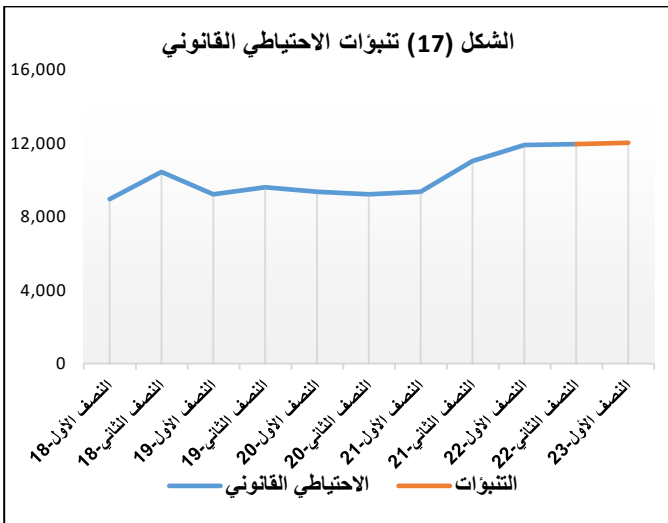
- عرض النقد الواسع Money Supply M₂

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع للنصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (12.3%) ليصل الى (150) ترليون دينار مقابل (133.5) ترليون دينار لذات النصف من العام السابق، ويعزى الارتفاع في معدل نمو عرض النقد الواسع الى المساهمة المطلقة لعرض النقد الضيق والتي بلغت (10.1%) وذلك نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يعد أحد محددات الطلب على النقود لأغراض المعاملات والتي يزداد تداولها مع الزيادة الحاصلة في سرعة التداول النقدي (سرعة انتقال وحدة النقد من يد الى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية)، فيما سجلت الودائع الأخرى التي تمثل جانب المطلوبات غير النقدية مساهمة مطلقة ضئيلة بلغت نسبتها (2.4%) بعد ان سجلت في النصف الأول من عام 2021 مساهمة مطلقة بلغت (1.9%) والذي يعزى الى قيام المصارف الحكومية برفع أسعار الفائدة على كل أنواع الودائع الثابتة بما يقارب نصف نقطة (0.5%).

وتشير تنبؤات عرض النقد الواسع الى إنه سيحقق في النصف الثاني من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (12%) عن ذات النصف من عام 2021، وذلك نتيجة النمو المتوقع في أسعار النفط العالمية، حيث ستحقق الودائع الأخرى نمواً تبلغ نسبته (15%) الى جانب تحقيق عرض النقد الضيق نمواً تبلغ نسبته (12%)، كما تشير التنبؤات الى تحقيق عرض النقد الواسع للنصف الأول من عام 2023 نمواً تبلغ نسبته (8.9%) عن ذات النصف من عام 2022، حيث سيحقق جانب المطلوبات غير النقدية نمواً تبلغ نسبته (19.2%) الى جانب تحقيق عرض النقد الضيق نمواً تبلغ نسبته (7.2%)، ويعزى هذا التوسع في عرض النقد الواسع الى ارتفاع حيازة البنك المركزي لأوراق الدين الحكومي والتي أخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه شراءها عن طريق السوق الثانوي، حيث انخرطت البنوك المركزية لغالبية الدول على أثر

منتصف عام 2021 - وانطلاقاً من سياسته المتمثلة بالسيطرة على مناسيب السيولة وتنظيم الائتمان - بإعادة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية الى النسبة السابقة والبالغة (15%)، وقد سجل الاحتياطي القانوني للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (27.4%) عن ذات النصف من العام السابق، بعد أن سجلت الودائع الجارية للمصارف التجارية ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (19.7%) وكما في الشكل (17)، على الرغم من انخفاض عدد المصارف التجارية في العراق بنسبة (5.4%) بسبب انسحاب المصارف اللبنانية من القطاع المصرفي في العراق.

وتشير التنبؤات الى ان الاحتياطي الإلزامي سيستمر بتسجيل معدلات نمو موجبة ليبلغ في النصف الثاني من عام 2022 (11.9) ترليون دينار وبنسبة نمو تبلغ (8.2%) عن ذات النصف من عام 2021، كما تشير الى تسجيل الاحتياطي الإلزامي للنصف الأول من عام 2023 نمو ضئيلاً تبلغ نسبته (0.9%) عن ذات النصف من عام 2022 بسبب توقعات بتباطؤ نمو عرض النقد الضيق الذي تعد الودائع الجارية جزءاً منه.

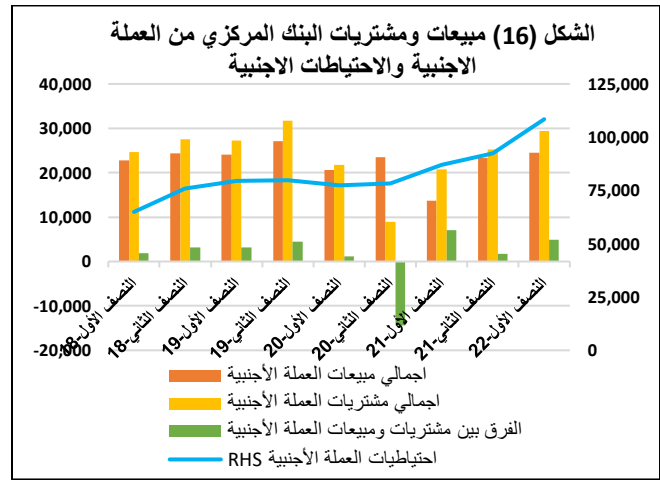


- التسهيلات الائتمانية وعمليات السوق المفتوحة

وفي إطار متابعة البنوك المركزية للتطورات الدولية والإقليمية وما ينتج عنها من تداعيات اقتصادية تؤثر على معدلات التضخم العالمية، اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات للتأثير على السيولة المصرفية من خلال بيع الاوراق المالية في السوق والتي ستؤدي الى سحب السيولة المصرفية، اي تخفيض أرصدة المصارف من حسابات احتياطياتها لدى البنك المركزي، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمامها لتنويع استثماراتها من جهة والمحافظة على تعزيز جاذبية الدينار العراقي من جهة أخرى، حيث قرر البنك المركزي العراقي وضمن عمليات السوق المفتوحة السماح للمصارف الخاصة بالاستثمار بتلك الأدوات، كذلك تم السماح لكل من مصرفي الزراعي والتعاوني والصناعي بالاستثمار بتلك الأدوات على ان لا

مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (55.1%) بسبب ارتفاع قيمة استيرادات العراق السلعية نتيجة ارتفاع المستوى العالمي للأسعار، فضلاً عن تحقيق مبيعات النافذة من النقد الأجنبي مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (24%) لتغطية المتطلبات الأخرى للنقد الأجنبي.

أما جانب المشتريات فقد حقق في النصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (41.2%) عن ذات النصف من العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات العراق النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، ليلغ الفرق بين مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية ومشترياتها (4.9) مليار دولار والتي تعمل على تعزيز احتياطات العراق من النقد الأجنبي كونها مصدات مالية كافية لمواجهة أية تقلبات مستقبلية في أسعار النفط الدولية، حيث حققت احتياطيات العراق من النقد الأجنبي للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغ (24.6%) عن ذات النصف من العام السابق، كما في الشكل (16)



- الاحتياطيات القانونية Required Reserves

تعد أداة الاحتياطي القانوني من الأدوات الكمية للسياسة النقدية لأن خفض أو رفع نسب الاحتياطيات القانونية يؤثر في الكميات النقدية مباشرة، لذا ينظر الى زيادة الاحتياطيات القانونية على إنها نوع من الضرائب على المصارف، أي احتجاز جزء إضافي من الودائع ولكي تحافظ المصارف على عوائدها فإنها تقوم برفع أسعار الفائدة على القروض، فضلاً عن إن الطلب على الائتمان هو دالة لسعر الفائدة لذا فإن رفع الاحتياطيات الإلزامية سوف يؤدي الى ردع التوسع الائتماني وتقليص نسبي في الطلب الكلي.

شهد النمو الاقتصادي في العراق تعافياً تدريجياً منذ بدء عام 2021 في أعقاب الانكماش الذي أصابه نتيجة جائحة كورونا خلال عام 2020، والذي أقرن مع التعافي الحاصل في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن السياسات النقدية غير التقليدية التي كان لها الأثر الأبرز في انتشال الاقتصاد العراقي من دائرة الركود التي مر بها أبان عام 2020، والتي أدت بالتزامن مع زيادة الإيرادات النفطية الى ارتفاع مناسيب السيولة في الاقتصاد العراقي، لذا قام البنك المركزي في

مبادرة البنك المركزي (4) ترليون دينار لتمويل المشاريع التي تزيد عن (1) مليار دينار.

- بلغ إجمالي المبلغ المخصص لمبادرة المصارف المتخصصة (المصرف الصناعي ومصرف العقاري والمصرف الزراعي وصندوق الإسكان العراقي) (12.3) ترليون دينار، كما بلغ حجم المبالغ التي تم صرفها من تلك المبادرة (1.3) ترليون دينار.

- بلغ مجموع المبالغ المصروفة فعلياً للفصل الأول من عام 2022 (741.3) مليار دينار عراقي وذلك ضمن مبادرة البنك المركزي (5) ترليون، وذلك لتمويل المصارف المتخصصة

- تم استكمال كافة المتطلبات الخاصة باستقبال طلبات المصارف الحكومية المشمولة بمبادرة البنك المركزي (1) ترليون دينار لتمويل المشاريع التي تزيد عن (20) مليار دينار، وبلغ مجموع المبالغ المصروفة من هذه المبادرة (17.5) مليار دينار.

- انطلاق مبادرة البنك المركزي لتمويل مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، للوحدات السكنية والمشاريع الصغيرة والصناعية والتجارية المتوسطة والمجمعات السكنية، وتكون مدة القرض (5) سنوات من تاريخ تمويل المصرف، وبدون فوائد مع استقطاع عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (6%) من مبلغ القرض، وقد تم في الفصل الأول من عام 2022 صرف تمويل بقيمة (175) مليون دينار عراقي.

يتجاوز السقف الاستثماري نسبة (30%) من الودائع الجارية ونسبة (100%) من الودائع الثابتة وكما يأتي:

1. إعادة العمل بالنافذة الاستثمارية بالدينار العراقي ولأجل (30) يوم وبنسبة فائدة (1%) ليكون العمل بها بدءاً من شهر حزيران من عام 2022، وقد بلغ مجموع المبالغ المستثمرة (180) مليون دينار عراقي.

2. إصدار حوالات البنك المركزي العراقي لأجل (182) يوم، وقد تم خلال النصف الأول من عام 2022 إقامة مزاد واحد لهذا الأجل بمبلغ إصدارية (100) مليار دينار عراقي، وبمعدل سعر قطع (3%)، وقد بلغ المباع الفعلي منها (50) مليار دينار عراقي.

3. إصدار حوالات البنك المركزي لأجل (364) يوم، وقد تم خلال النصف الأول من عام 2022، إقامة مزاد واحد لهذا الأجل وبمبلغ إصدارية (150) مليار دينار وبسعر قطع (3.5%)، وقد بلغ المباع الفعلي منها (17) مليار دينار للمصرف التجاري.

- مبادرة البنك المركزي العراقي

عمل البنك المركزي العراقي وفق خطته الاستراتيجية الجديدة (2021-2023) الهادفة الى (دعم وتحقيق الاستقرار المالي) إضافة الى (تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية) على إطلاق مبادرات عدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفي مجال الإسكان والقروض الشخصية وتوجيه تلك المبادرات باتجاه تنشيط القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق النمو المتوازن، وقد تضمنت تلك المبادرات للنصف الأول من عام 2022 ما يأتي:

- تمويل المشاريع السكنية ضمن مبادرة (4) ترليون دينار في القطاع السكني للنصف الأول من عام 2022 بمبلغ (263.4) مليار دينار.

- تمويل المشاريع العامة والخاصة للمبادرة التي لا تزيد عن (4) مليار دينار بمبلغ (42.5) مليار دينار توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة.

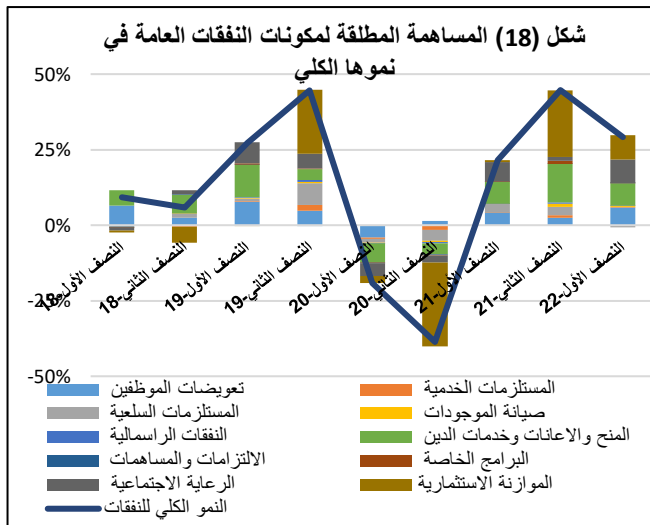
- بلغ إجمالي ما تم منحه من القروض الميسرة ذات الـ(15) مليون دينار وضمن مبادرة (4) ترليون دينار (83.1) مليار دينار، وجاءت هذه المبادرة لدعم شرائح المجتمع المختلفة وتحديد أصحاب الرواتب الدنيا والمتوسطة وعن طريق المصارف الحكومية والخاصة.

- بلغ مجموع المبالغ المصروفة ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي (4) ترليون دينار نحو (81.8) مليار دينار تم تخصيصها للمشاريع الخاصة التي لا تزيد عن (1) مليار دينار.

- تمويل المصارف العاملة في العراق (التجارية، الإسلامية) الحكومية والخاصة بمبلغ (643.2) مليار دينار، وذلك ضمن

رابعاً: قطاع المالية العامة Financial Sector

من عام 2021 ، لتسجل مساهمة مطلقة في نمو النفقات العامة بلغت نسبتها (8.1%)، وذلك نتيجة للزيادة الحاصلة في تخصيصات الموازنة الاستثمارية التي تم توجيهها بالدرجة الأساس الى استراتيجيات تنمية الأقاليم وإعاش الأهوار فضلاً عن دعم استراتيجية التخفيف من الفقر التي أحلت المرتبة الثالثة في الموازنة الاستثمارية، فضلاً عن الارتفاع الذي حققته النفقات الجارية وبنسبة بلغت (21.3%) ، حيث سجلت فترتي (الرعاية الاجتماعية) و(المنح والإعانات وخدمة الدين) في نمو النفقات العامة مساهمة مطلقة بلغت نسبتهما (7.7%) و (7.4%) على التوالي، وذلك أثر قرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنح مخصصات غلاء معيشة تبلغ قيمتها (100) ألف دينار لمستفيدي هيئة الحماية الاجتماعية، فضلاً عن توسع شريحة المشمولين بالرعاية الاجتماعية من الذين هم تحت خط الفقر والذين أصبحوا يستلمون رواتب الرعاية الاجتماعية شهرياً بعد أن كانت توزع عليهم كل ثلاثة أشهر، حيث ارتفع مؤشر الفقر في العراق في نهاية الفصل الأول من عام 2022 مسجلاً نسبة (31.7%) بعد أن بلغت نسبته في نهاية عام 2019 (22.5%) في آخر إحصائية أجريت قبل جائحة كوفيد-19 والتي وضعت نحو (2) مليون عائلة تحت خط الفقر، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في خدمة الدين الداخلي نتيجة تسجيله ارتفاعاً بلغت نسبته (7.5%) عن النصف الأول من العام السابق، كما في الشكل (18)



وسجلت فقرة (تعويزات العاملين) مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (5.8%) وذلك نتيجة شروع مؤسسات الدولة بزيادة مخصصات العقود الى (300) ألف دينار عراقي، كما حققت كل من (المستلزمات الخدمية، صيانة الموجودات) و (البرامج الخاصة) مساهمة مطلقة

أدى التوسع الحاصل في نطاق الدعم المقدم من خلال سياسة المالية العامة خلال فترة كوفيد-19، والتوسع المالي الضخم في العديد من البلدان لإخراج الاقتصادات من حالة الركود، وتوسع الدين العام الى مستويات غير مسبوقه والتي أعقبها اختلالات العرض والطلب وتفاقم الضغوط السعرية الحالية الى مفاضلة الحكومات بين مسارات الضبط المالي أو إيلاء الأولوية لأوجه الإنفاق ذات الطبيعة التوسعية والذي ازداد في ظل التدابير غير التقليدية التي استهدفت زيادة النشاط الاقتصادي واستمرار دعم التعافي الاقتصادي الذي ترافق مع الاضطرابات السياسية في دول العالم التي تمثلت بالحرب الروسية الأوكرانية والتي انطلقت في منتصف الفصل الأول من عام 2022 متسببة في ارتفاع ملحوظ في المستوى العالمي للأسعار وخاصة في أسعار المنتجات الزراعية الأساسية وأسعار النفط الخام والغاز ومؤدية الى تباعد مسارات التعافي الاقتصادي بصورة ملحوظة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية ومنها العراق الذي فرضت الظروف الربيعة التي يتميز بها اقتصاده الى ضعف السيطرة على مسار النفقات العامة التوسعية التي تعاني من انقسام بينها وبين الظروف الاقتصادية للبلد.

- الإيرادات والنفقات الفعلية Actual Revenue and Expenditure

أدى توالي الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ نهاية عام 2014 وحتى يومنا هذا الى توسع مستمر بالنفقات العامة على الرغم من التذبذب الحاصل بالإيرادات العامة للدولة المرهونة بأسعار النفط العالمية وبالظروف الأمنية للبلاد، ليفرض هذا الهيكل الإنفاقي المتنامي إيجاد مصادر استثنائية غير تقليدية لتمويل النفقات تمثلت في سياسات الدين العام والتي سيتم التطرق اليها لاحقاً، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 بإصدار قرار لتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وبنسبة (22.7%) في خطوة لتمويل النفقات المالية والالتزامات الاجتماعية.

وقد سجلت النفقات الفعلية للنصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (29.1%) عن ذات النصف من العام السابق لتصل الى (49.2) ترليون دينار مقابل (38.1) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، مشكلة نسبة (24.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في إجمالي النفقات العامة الى ارتفاع النفقات الاستثمارية التي حققت للنصف الأول من عام 2022 نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (429.7%) عن النصف الأول

وهناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي أدت الى ارتفاع إجمالي النفقات العامة وكما يأتي:

أولاً: ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب تعطل سلاسل الإمداد العالمية والتي أدت الى ارتفاع معدل التضخم العالمي في عام 2021 الى (3.4%) بعد ان سجلت مستوياته في عام 2020 نسبة (1.9%)، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بالتزامن مع الارتفاع في أسعار النفط الخام في سياق الانفتاح التدريجي ورفع القيود وعودة النشاط الاقتصادي وانتعاش الطلب العالمي، وقد ترتب على هذا الانخفاض في قيمة الدينار العراقي زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا الانخفاض، فالدولة أو الأفراد تدفع عدداً أكبر من وحدات النقد للحصول على المقدار نفسه من السلع والخدمات، لذا تعد الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية تعكس ما يسمى بالخداع النقدي ولا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة العامة.

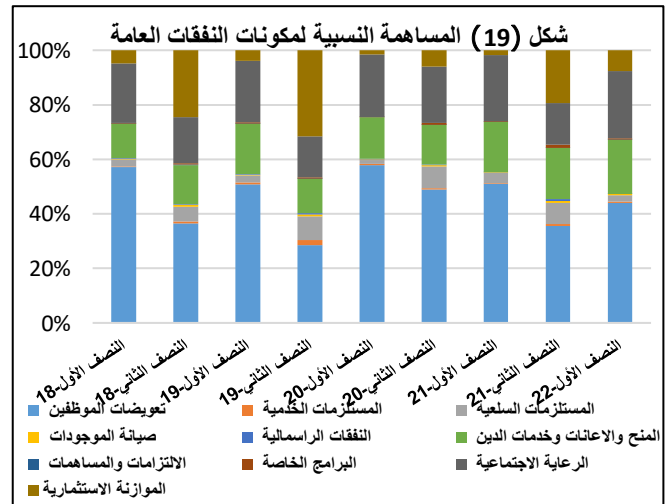
ويمكن الاستعانة بالمعادلة الآتية لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة واستبعاد الزيادة الظاهرية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار:

النفقات العامة بالأسعار الثابتة = (النفقات العامة بالأسعار الجارية/المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي) * 100

وقد أخذت الفجوة بين النفقات الظاهرية والنفقات الحقيقية بالأتساع لتبلغ في عام 2021 (33.8) ترليون دينار معززة باستجابات كبيرة وعاجلة وغير مسبوقة على مستوى المالية العامة لإخراج الاقتصاد العراقي من حالة الركود التي مر بها في عام 2020 والتي بلغت فيه الفجوة بين النفقات الظاهرية والحقيقية (7.9) ترليون دينار، وذلك نتيجة التحول من مرحلة الحظر الشامل الى الحظر الجزئي، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية لعام 2021 بنسبة (78%) وتسجيل النفقات العامة الجارية نمواً بلغت نسبته (35.2%) عن عام 2020، كما سجلت الفجوة للنصف الأول من عام 2022 ما قيمته (22.8) ترليون دينار، على الرغم من ارتفاع المخفض الضمني إلا ان النفقات العامة للنصف الأول من عام 2022 سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (29.1%) عن النصف الأول من عام 2021، وهو ما يشير للحاجة الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للسيطرة على المستوى العام للأسعار، فضلاً عن الإصلاحات الهيكلية الواجب اتخاذها لضبط مسارات المالية العامة في العراق.

ضئيلة بلغت نسبتتهما (0.3%) و (0.2%) على التوالي، فيما حققت المستلزمات السلعية مساهمة مطلقة سالبة بلغت نسبتها (0.7%).

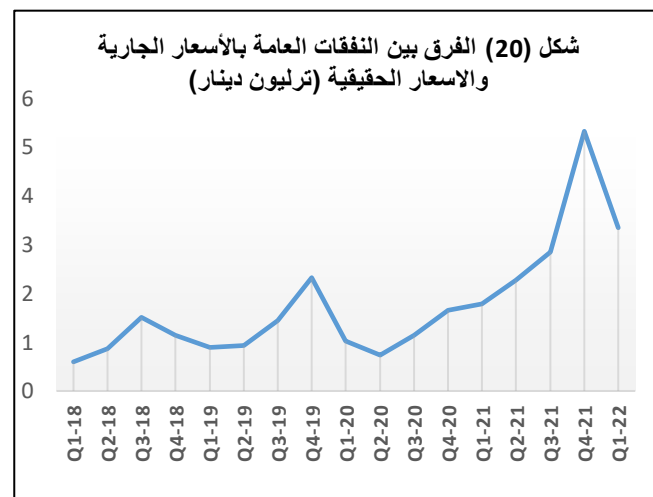
أما عن المساهمة النسبية لمكونات النفقات العامة ومن خلال الشكل (19) يلاحظ بأن تعويضات العاملين قد احتلت المرتبة الأولى مسجلة أعلى مساهمة نسبية بلغت نسبتها (44.1%) ، أي ما يقارب نصف الإنفاق العام الأمر الذي شكل إرهاباً على الموازنة العامة للدولة، لتليها في المرتبة الثانية نفقات الرعاية الاجتماعية وبنسبة مساهمة نسبية بلغت (24.6%) من مجموع النفقات العامة وذلك ضمن توجه الدولة لصرف النفقات المتحصلة من زيادة الإيرادات النفطية من خلال دعم برامج الرعاية الاجتماعية لتدمج الشرائح الأكثر فقراً في هذا البرنامج ، إضافة الى توسيع برنامج عمل البطاقة التموينية (المنح والإعانات وخدمة الدين)، حيث احتلت (المنح والإعانات وخدمة الدين) المرتبة الثالثة وبمساهمة نسبية بلغت (19.9%)، حيث سجلت خدمة الدين الداخلي في عام 2022 (وحسب استراتيجية الدين العام 2022-2024) ارتفاعاً نتيجة الالتزام بتسديد الفوائد (المتأخرة منها + قسط الفائدة) مما زاد من حجم خدمة الدين الداخلي، أما النفقات الاستثمارية فقد احتلت المرتبة الرابعة مسجلة مساهمة نسبية بلغت (7.7%) وذلك كجزء من الاستراتيجيات الخمسة الخاصة بالموازنة الاستثمارية للدولة والتي تقع في مقدمتها استراتيجيتي (برنامج تنمية الأقاليم وإعناش الأهور)، فيما سجلت بقية أنواع النفقات مساهمات ضئيلة تراوحت بين النفقات السلعية التي بلغت مساهمتها (2.3%) كحد أعلى وبين النفقات الرأسمالية التي بلغت مساهمتها (0.1%) كحد أدنى.



بلغت (90%)، كما حققت الضرائب بأنواعها (المباشرة وغير المباشرة والرسوم) نمواً بلغت نسبته (3.2%)، لتقدم للإيرادات العامة مساهمة مطلقة ضئيلة تبلغ نسبتها (0.16%) من نمو تلك الإيرادات وهي تشكل نسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية لأنها مقيدة بالقدرة الإدارية المحدودة وبالسيسة الضريبية غير الفعالة وبالإعفاءات الضريبية واسعة النطاق. كما حققت الإيرادات المتأتية من (حصة الموازنة من ارباح القطاع العام) نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (75%) عن ذات النصف من العام السابق، إلا أن هذا النمو لم يسهم إلا بمساهمة مطلقة ضئيلة من نمو الإيرادات العامة وبنسبة بلغت (0.9%)، فيما حققت الإيرادات التحويلية نمواً سالباً بلغت نسبته (57.4%) متسببة في تراجع الإيرادات عبر مساهمتها المطلقة وبنسبة بلغت (1.6%)، إذ لا زال الاستثمار في القطاع غير النفطي يعاني من قصور بسبب قصور الجانب الاستثماري للموازنة العامة للدولة الموجهة للقطاعات السلعية (الزراعي والصناعي)، والتي شكلت نسبتيهما مجتمعة (14.5%) من إجمالي الموازنة الاستثمارية للنصف الأول من عام 2022.

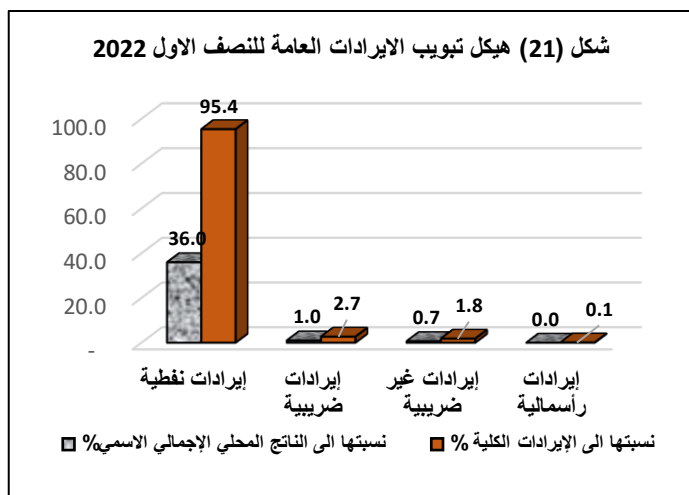
ثانياً: النمو الحاصل في عدد سكان العراق بين عامي 2020 و2021 والبالغة نسبته (2.6%)، ويمكن بيان الزيادة الظاهرية في النفقات العامة لمواجهة الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق وذلك باعتماد عدد سكان العراق لعامي 2020 و2021 لعدم توفرها بصورة فصلية وكالاتي:

- سجلت الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق لعام 2021 نسبة (2.6%) عن عام 2020، وذلك حسب تقديرات وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.
 - بلغ نصيب الفرد من النفقات العامة بالأسعار الثابتة في نهاية عام 2021 نحو (1.7) مليون دينار عراقي.
 - يمكن استخراج الزيادة الظاهرية في النفقات التي تذهب لمواجهة الزيادة السكانية عن طريق الآتي:
- الزيادة الظاهرية في النفقات بسبب الزيادة السكانية = متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية * نسبة التغير في السكان (2.6%)



وقد بلغت هذه الزيادة الظاهرية في النفقات العامة الحقيقية لعام 2021 بأساس 2012 بسبب الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق لعام 2021 والتي بلغت نسبتها (2.6%) وذلك حسب تقديرات وزارة التخطيط نحو (4.3) ترليون دينار عراقي.

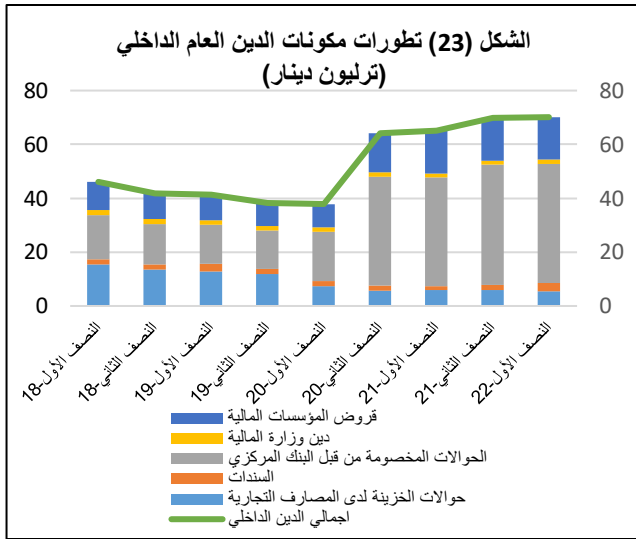
أما جانب الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة فقد سجلت للنصف الأول من عام 2022 نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (89.5%) عن النصف الأول من عام 2021، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس للنمو الحاصل في الإيرادات التحويلية وبنسبة بلغت (99.2%) عن النصف الأول من عام 2021، وذلك للتحسن الكبير في أسعار النفط العالمية والتي نتج عنها زيادة في الإيرادات النفطية بقيمة (35.9) ترليون دينار، لتحقق مساهمة مطلقة في نمو الإيرادات العامة وبنسبة



أما عن المساهمة النسبية لبند الإيرادات التي شكلت (37.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما في الشكل (21)، فقد احتلت الإيرادات النفطية والثروات المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الإيرادات وبمساهمة نسبية بلغت نسبتها (95.4%) من إجمالي الإيرادات بعد أن بلغت مساهمته النسبية في النصف الثاني من عام 2021 نسبة (85.4%) وذلك أثر الإلغاء التدريجي في تخفيضات إنتاج "OPEC+"، مما دفع عائدات النفط إلى زيادة مساهمتها في المالية العامة، وسجلت مجموعة الضرائب (المباشرة وغير المباشرة والرسوم) مساهمة نسبية ضئيلة بلغت نسبتها (2.7%)، كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (1%) وهذه النسبة أقل من

- الدين العام الداخلي

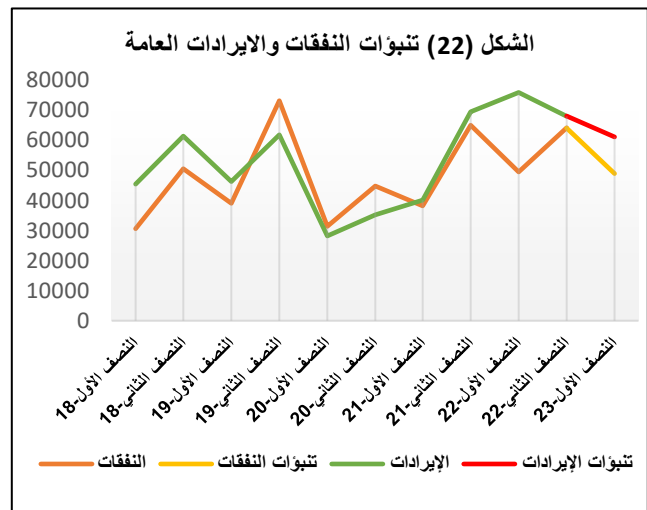
سجل الدين العام الداخلي للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (7.5%) عن النصف الأول من العام السابق ليبلغ (70.1) ترليون دينار بعد أن بلغ (65.2) ترليون دينار في النصف الأول من عام 2021، ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في رصيد حوالات المصارف التجارية المخصومة لدى البنك المركزي والسندات وبنسبتي (9.4%) و (111.8%) على التوالي، فيما سجلت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية وقرض المؤسسات المالية تراجعاً بلغت نسبته (4.8%) و (1%) على التوالي، كما في الشكل (23).



النسبة المعيارية البالغة (15%)، أما بقية الإيرادات (التحويلية والرأسمالية وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام) فقد بلغت مساهمتها نسبة (1.9%) من إجمالي الإيرادات العامة، فيما لم تسجل أي مساهمة تذكر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما يجعل الإيرادات العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

وقد سجلت الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من عام 2022 فائضاً بلغت قيمته (26.4) ترليون دينار عراقي ليبلغ أعلى مستوياته منذ عام 2003، ليشكل هذا الفائض نسبة (13.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مع الإشارة الى إن الفائض والعجز لا يعكسان الواقع الفعلي للموازنة العامة بسبب عدم تضمينها للالتزامات الحكومية.

وتشير التنبؤات، كما في الشكل (22)، الى ان الموازنة العامة للدولة ستحقق في النصف الثاني من عام 2022 فائضاً تبلغ قيمته (4) ترليون دينار، بعد أن حققت فائضاً قدره (4.4) ترليون دينار لذات النصف من عام 2021، معززاً بتوقعات ان تساعد القيود المفروضة على الحركة في الصين بسبب عودة جائحة كورونا - ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم - في الحد من نمو الطلب على النفط، كما تشير التنبؤات بأن الموازنة العامة للدولة ستحقق في النصف الأول من عام 2023 فائضاً قيمته (12.1) ترليون دينار مقارنة بـ (26.4) ترليون دينار في النصف الأول من عام 2022، وذلك إثر توقعات البنك الدولي بانخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (11%) بعد القفزة التي سجلتها والتي بلغت نسبتها (60%) في عام 2022 نتيجة ارتفاع انتاج النفط في الولايات المتحدة وبطء النمو في قارة أوروبا.



خامساً: القطاع الخارجي

(1.6%)، أما صادرات الخدمية فقد حققت مساهمة مطلقة بلغت نسبته (2.2%) والتي يأتي في مقدمتها الخدمات الهندسية والاستشارية التي تقدمها الكوادر الهندسية العراقية الى شركات النفط الأجنبية، فضلاً عن خدمات المرور والإيواء للطائرات الأجنبية، فيما حققت الصادرات السلعية الأخرى التي تشمل مجاميع التجهيزات الصناعية الأولية والمصنعة والمشروبات الغذائية مساهمة ضئيلة جداً بلغت نسبتها (0.1%) من النمو الكلي للصادرات.

وقد شكلت صادرات العراق الكلية نسبة (43.7%) من ناتجه المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، كما شكلت صادرات العراق السلعية غير النفطية نسبة (0.2%) من ناتجه المحلي الإجمالي غير النفطي وذلك نتيجة استمرار حالة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الإنتاج، وضعف مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن الانفتاح الواسع على الاستيرادات.

- هيكل الاستيرادات The Imports Structures

سجلت استيرادات العراق السلعية والخدمية للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (91.5%) ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيرادات الى الارتفاع الحاصل في المستوى العالمي للأسعار بعد أن أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم الضغوط التضخمية القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن آثار موجات الجفاف والتي تسببت في قفزات عامة للأسعار، لا سيما أسعار المواد الغذائية، إذ بلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (14.2%) لعام 2021، وفق تقرير صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد الإقليمي)، حيث إن هناك ما يقرب من (50) بلد تعتمد في استيراداتها من القمح على أوكرانيا وروسيا، وإن زيادة نسبتها (1%) في أسعار المواد الغذائية الدولية تجعل نحو نصف مليون شخص ضمن خط الفقر.

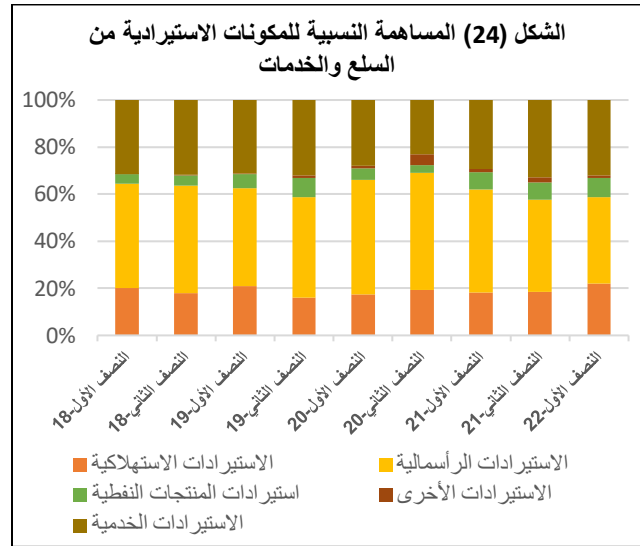
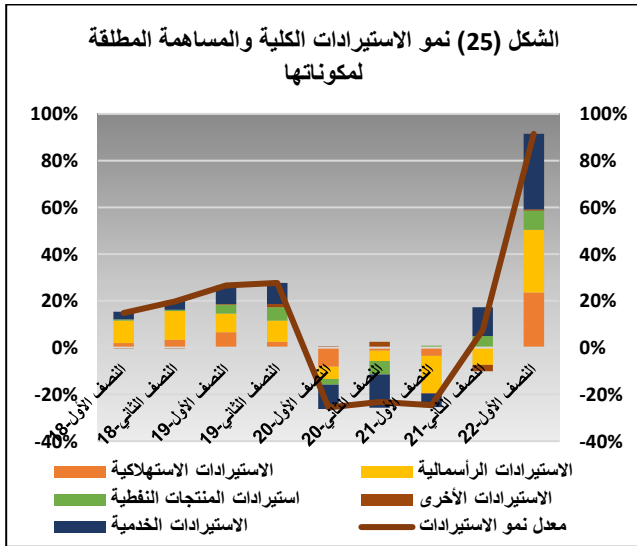
وقد احتلت الاستيرادات الرأسمالية المرتبة الأولى في مساهمتها النسبية وبذسبة بلغت (36.8%) من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، لتحقق مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (26.7%) من النمو الكلي للاستيرادات والتي يبرز في مقدمة تلك الاستيرادات الرأسمالية استيرادات القطاع الخاص والتي تشكل نسبة (95%) من إجمالي الاستيرادات الرأسمالية، أما النسبة المتبقية والبالغة (5%) فهي تمثل الاستيرادات الرأسمالية الحكومية الموجهة الى كل من وزارة النقل فيما يخص البنى التحتية لمشروع الفاو الكبير ووزارة الدفاع لتطوير قدرات الجيش العراقي، واستيرادات وزارة الكهرباء لتأهيل وتوسيع وتطوير شبكات توزيع الكهرباء.

انتعشت التجارة الخارجية بقوة خلال عامي 2021-2022 بعد الركود العالمي الذي سببته جائحة كوفيد-19، ليرافق هذا الانتعاش مع ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط العالمية التي تعد الدافع المحرك للنمو العالمي، حيث بدأ زخم التعافي العالمي في ثلاث مستويات أولهما انتعاش الطلب الذي كان بمنزلة رد فعل للانكماش الذي حدث بفعل سياسات الإغلاق أبان عام 2020، والذي جاء استجابة للدعم الذي قدمته الحكومات للدخل الفردي الموجه للاستهلاك والذي نتج عنه تسجيل النمو العالمي لعام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (5.9%)، أما المستوى الثاني فكان ما شهدته شرايين التجارة العالمية من زخم في أنشطتها اللوجستية والتي أدت الى ضغوطات شديدة على سلاسل التوريد العالمية تسببت في حدوث اختناقات وانقطاعات عديدة في انتقال التجارة عبر جغرافيا العالم، فضلاً عن الضغوط التضخمية التي تراوحت حدتها ما بين المتوسطة والشديدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، أما المستوى الثالث فكان على نطاق قدرات الإنتاج ومحاولات انعاش ما تعطل منها بفعل الإغلاق والذي يعد نتيجة طبيعية لانتعاش الطلب السلعي.

وقد كان التضخم المستورد هو المحصلة السلبية للدول الريفية النامية ومنها العراق الذي يعتمد اعتماداً تاماً على إيرادات صادراته النفطية والتي شكلت للنصف الأول من عام 2022 نسبة (90.4%) من إجمالي صادراته السلعية والخدمية والتي يقابلها في الجانب الآخر سلة واسعة من الاستيرادات السلعية والخدمية، فضلاً عن تشكيلها نسبة (39.5%) من ناتجه المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذه المساهمة المرتفعة للصادرات النفطية أكدت الصفة الريفية للاقتصاد العراقي وإن النمو في ناتجه المحلي الإجمالي المشار إليه يمثل نمواً في قيمة صادراته النفطية، وهذه الحقائق تكمن ورائها دلالة بأن الاقتصاد العراقي يعد دالة لسوق النفط.

- هيكل الصادرات The Exports Structure

سجلت صادرات العراق السلعية والخدمية للنصف الأول من عام 2022 نمواً بلغت نسبته (75.3%) لتصل الى (61) مليار دولار مقابل (34.8) مليار دولار لذات النصف من العام السابق أثر الانتعاش الذي حققته أسعار النفط العالمية وبنسبة بلغت (63.6%)، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في معدل التصدير اليومي وبنسبة بلغت (10.6%) عن النصف الأول من عام 2021 نتيجة قيام OPEC+ في نهاية أيار/2022 بزيادة حصة العراق من إنتاج النفط بمقدار (71) ألف برميل يومياً في خطوة الغرض منها سد النقص في إمدادات النفط الروسي، إذ حققت صادرات العراق من النفط الخام مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (71.4%)، كما حققت صادراته من المنتجات النفطية مساهمة مطلقة بلغت نسبتها



- الانفتاح التجاري Trade Openness

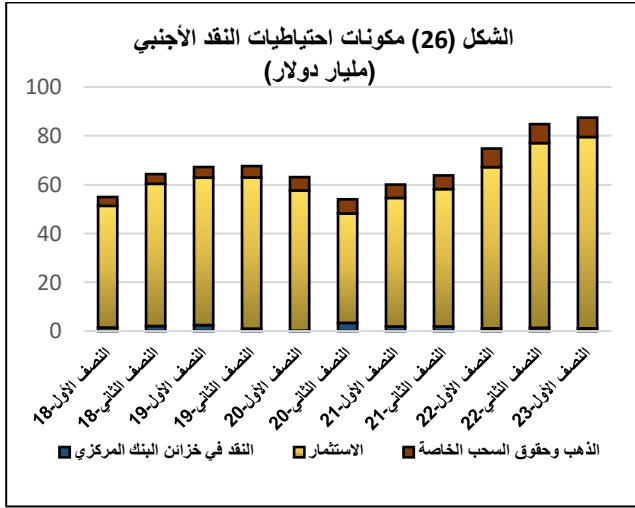
تظهر الأدبيات الاقتصادية الحديثة الى وجود توافق بشأن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي للبلدان النفطية النامية، حيث توفر سياسة الانفتاح التجاري في البلدان الغنية بالموارد المزيد من فرص النمو والتنمية، إذ أثبتت الدراسات الدولية لهذه البلدان بأن هناك علاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي على المدى القصير وذلك بسبب تقلب أسعار النفط العالمية، حيث يكون القطاع غير النفطي في تلك البلدان غير قادر على موازنة الخسائر الناتجة عن انخفاض صادرات النفط العالمية، فضلاً عن ضعف العلاقة بين قطاع التعدين والقطاعات غير النفطية، لذا فإن نمو الصادرات النفطية توفر للحكومة فرصاً مالية كبيرة لتحسين الدخل وإلى المزيد من الطلب المحلي ليحل الاستيراد محل التنمية المحتملة للصناعة التحويلية، وهو الأمر الذي يتجلى في غياب العلاقات طويلة الأمد بين الانفتاح التجاري والنمو.

اما عن قياس مؤشر الانفتاح الذي يمثل النسبة بين حجم التجارة الخارجية للبلد (أي مجموع الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات) مقسومة على حجم معاملاته المحلية المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجل للنصف الأول من عام 2022 نسبة مرتفعة بلغت (70.5%) بعد ان بلغت نسبته لذات النصف من العام السابق (57.2%)، ويعود هذا الارتفاع في مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي الى تسجيل حجم تجارة العراق الخارجية نمواً بلغت نسبته (81%) مقابل تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (46.9%) عن النصف الأول من عام 2021، وتعزى النسبة المرتفعة لانفتاح العراق التجاري على العالم الخارجي الى ارتفاع صادراته الكلية وبنسبة بلغت (75%) لتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي (44.2%) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تشكل صادرات النفط الخام نسبة (90.4%) من اجمالي صادرات العراق، فضلاً عن

كما احتلت الاستيرادات الخدمية المرتبة الثانية في المساهمة النسبية وبنسبة بلغت (32%) من إجمالي الاستيرادات، لتحقيق مساهمة مطلقة تبلغ نسبتها (32.2%) من النمو الكلي للاستيرادات، والتي يبرز في مقدمتها خدمات السفر الشخصي (الحج والعمرة والسياحة)، فضلاً عن خدمات شحن البضائع التي يتم استيرادها على أساس CIF والبالغة نسبتها (11%) من قيمة البضاعة.

أما الاستيرادات الاستهلاكية فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث المساهمة النسبية وبنسبة بلغت (21.9%) من إجمالي الاستيرادات والسلعية والخدمية، لتحقيق مساهمة مطلقة بلغت نسبتها (23.7%) من النمو الإجمالي للاستيرادات، حيث تحتل استيرادات القطاع الخاص نسبة (53%) من الاستيرادات الاستهلاكية، أما النسبة المتبقية والبالغة (47%) فهي تمثل استيرادات الحكومة من السلع الاستهلاكية والتي يبرز في مقدمتها استيرادات وزارة التجارة لمفردات البطاقة التموينية واستيرادات كل من وزارتي الكهرباء والصحة (الأدوية).

فيما تمثلت النسب المتبقية من الاستيرادات، والتي تشمل كلاً من الاستيرادات الحكومية للمنتجات النفطية والاستيرادات الأخرى فقد شكلت مساهمة نسبية بلغت (8.2%) و(1.1%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، حيث يتم تخصيص الجزء الأكبر منها لتشغيل المحطات الكهربائية الحكومية فضلاً عن توفير الوقود لأصحاب المولدات الكهربائية الخاصة، والشكل (24) يبين المساهمة النسبية لكل من الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص والاستيرادات الخدمية من الاستيرادات الكلية.



وتشير التنبؤات كما في الشكل (26) الى ان الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي سيحقق للنصف الثاني من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (32.9%) عن ذات النصف من عام 2022 تماشياً مع التوقعات العالمية بارتفاع أسعار النفط الخام مع بدء فصل الشتاء واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، مصحوباً بتنبؤات بتحقيق الاستثمارات نمواً تبلغ نسبته (34%) والاحتياطات من الذهب نمواً تبلغ نسبته (39%)، كما تشير التنبؤات الى تحقيق الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي للنصف الأول من عام 2023 نمواً تبلغ نسبته (16.9%) عن ذات النصف من عام 2022، مع تحقيق الاستثمارات نمواً تبلغ نسبته (18.7%) وتحقيق احتياطياته من الذهب النقدي نمواً تبلغ نسبته (4.1%) عن النصف الأول من عام 2022.

- مؤشرات الدين الخارجي

تمثل الديون الخارجية ظاهرة عامة مزمنة للتبادل التجاري الدولي وتحتاج الدول النامية إلى رؤوس الاموال للاستثمارات المحلية لتمويل خطط التنمية فيها، فإذا ما عجز الادخار المحلي عن القيام بوظائفه كمصدر للتمويل فإن هذه الدول عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج على أن يتم تسوية تلك الديون مستقبلاً على شكل أقساط مع فوائد متفق عليها، حيث يتم توجيه نسبة كبيرة من تلك الديون في هذه البلدان لتمويل عجز الميزانية وتمويل استيراداتها من السلع الاستهلاكية، لذا فقد أصبحت سياسة الدين الخارجي تحظى باهتمام كبير الى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى لتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وقد سجل الدين الخارجي للنصف الأول من عام 2022 انخفاصاً بلغت نسبته (4.4%) عن ذات النصف من العام السابق، وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الإيرادات النفطية، حيث انخفض الدين الخارجي الجديد من سندات اليوروبوند الى النصف، فضلاً عن تسجيل الدين التجاري للدائنين الكبار

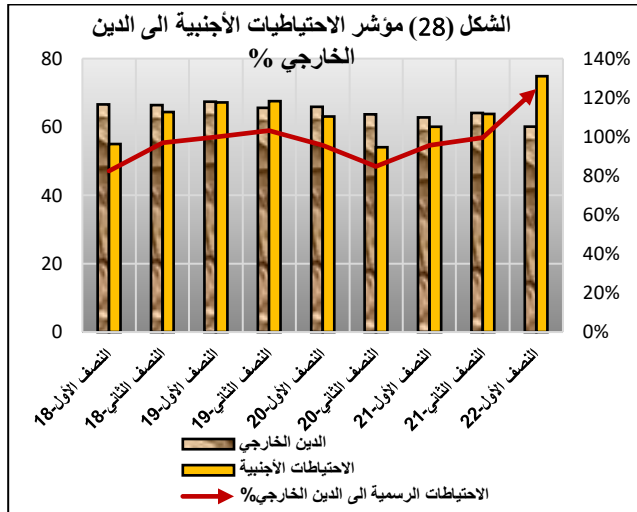
ارتفاع استيراداته السلعية والخدمية نتيجة ارتفاع المستوى العالمي للأسعار لتشكل نسبة (26.3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للنصف الأول عام 2022 نسبة (9.7%) حيث تعد هذه النسبة متدنية جداً إذا ما قورنت بالانفتاح التجاري لاستيرادات العراق من العالم الخارجي والتي سجلت نسبة مرتفعة تبلغ (59.7%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي تعزى الى الطبيعة الربعية للميزان التجاري في العراق الذي يشكل النفط الخام الغالبية العظمى من صادراته مفتقداً الى التنوع السلعي والخدمي في مقابل سلة واسعة ومتنوعة من الاستيرادات السلعية والخدمية، فضلاً عن المساهمة الكبيرة للأنشطة التوزيعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ضآلة مساهمة الأنشطة السلعية غير النفطية لتحديات كثيرة يأتي في مقدمتها تحديات الطاقة الكهربائية وتحديات أزمة المياه.

- احتياطات النقد الأجنبي

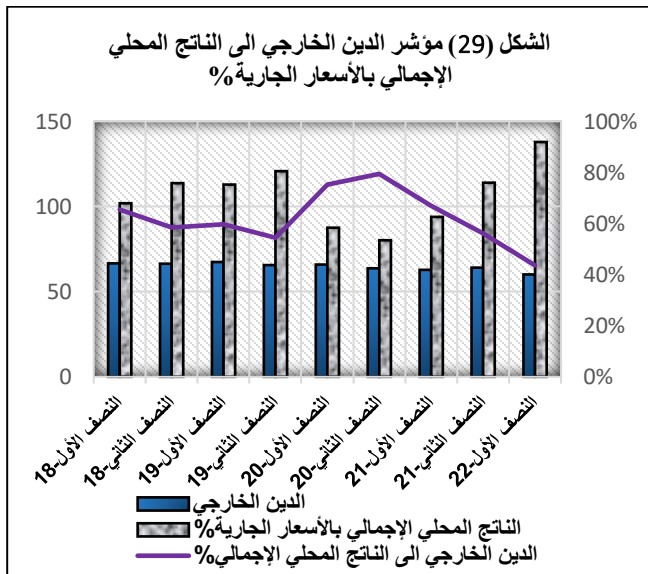
سجلت احتياطات العراق من النقد الأجنبي للنصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (24.7%) عن ذات النصف من العام السابق لتبلغ (74.8) مليار دولار مقابل (60) مليار دولار لذات النصف من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في الاحتياطات الأجنبية الى التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية التي حققت ارتفاعاً بلغت نسبته (63.6%)، فضلاً عن التحسن الحاصل في الكميات المنتجة والمعدل اليومي للتصدير نتيجة قيام أوبك بزيادة حصة العراق من الإنتاج النفطي وبمعدل (71) ألف برميل/يومياً، فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي بشراء كميات جديدة من الذهب بما يقارب من (34) طناً والتي أدت الى ارتفاع احتياطياته من الذهب بنسبة (35%).

أما عن المساهمة المطلقة لمكونات الاحتياطات الأجنبية فقد حققت استثمارات العراق في البنوك الخارجية مساهمة مطلقة بلغت (22.3%)، كما حققت احتياطات العراق من الذهب النقدي مساهمة مطلقة بلغت (3.5%)، وقد جاءت هذه الزيادة في إطار استراتيجية البنك المركزي لإدارة موجوداته بما يحقق أعلى مستويات الاستقرار والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، فيما حقق النقد في خزائن البنك المركزي العراقي مساهمة مطلقة سلبية بلغت (1.3%).

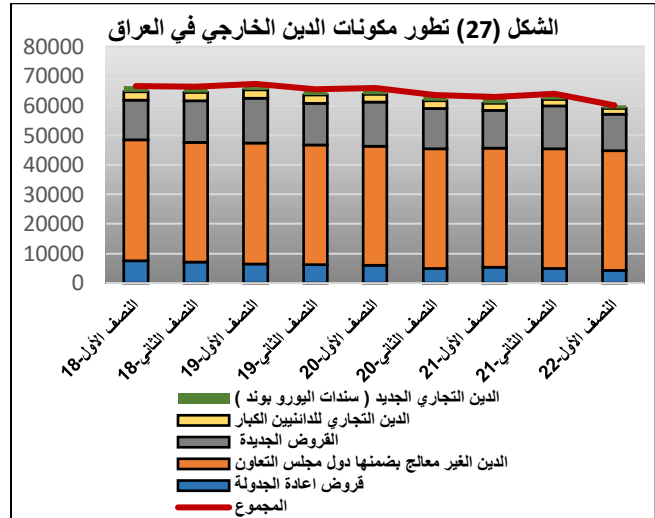


2. مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي

ترتبط قدرة الدولة على تسديد ديونها والتزاماتها الخارجية للأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي الذي تصل إليه وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية، وتحدد نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عدد السنوات التي يستغرقها الدين الخارجي إذا ما تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للسداد، وكلما ارتفعت نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي زادت مخاطر تخلف الدولة عن سداد ديونها.



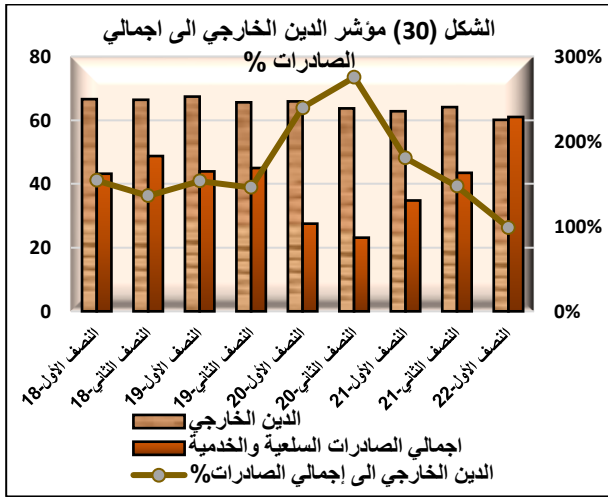
والقروض الجديدة انخفاضاً بلغت نسبته (14.3%) و (3.9%) على التوالي عن النصف الأول من عام 2021، مع الإشارة الى قيام العراق في نهاية عام 2021 بتسديد الدفعة الأخيرة من تعويضات دولة الكويت، لتسجل فقرة ديون إعادة الجدولة للنصف الأول من عام 2022 انخفاضاً تبلغ نسبته (16.8%) عن ذات النصف من عام 2021، كما في الشكل (27).



أما عن المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالدين الخارجي، فهناك مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية لتحديد سلامة القطاع الخارجي، وكما يأتي

1. مؤشر نسبة احتياطي الدولة الى إجمالي الدين الخارجي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في قياس الجدارة السيادية للبلدان في حال الاقتراض من سوق رأس المال الخارجي، إذ يتم قياس قدرة المُقترض على السداد من خلال متانة الاحتياطيات الأجنبية الموجودة في حيازته ومن ثم اللجوء الى اتخاذ إجراءات اقتصادية على الصعيد الداخلي لمعالجة التعثر، وتعد النسبة المعيارية لهذا المؤشر هي تغطية الاحتياطيات للديون الخارجية بنسبة (100%)، وقد سجلت احتياطيات العراق الأجنبية للنصف الأول من عام 2022 نسبة (124.4%) الى إجمالي الدين الخارجي بعد ان بلغت نسبته في النصف الأول/2021 (95.6%)، وذلك نتيجة تسجيل الاحتياطيات الأجنبية نمواً بلغت نسبته (24.6%) بسبب تحسن الإيرادات النفطية، فضلاً عن تسجيل الدين الخارجي ولذات المدة انخفاضاً بلغت نسبته (4.4%)، مع الإشارة الى ان كافة ديون العراق الخارجية هي ديون طويلة الأجل، كما في الشكل (28).



وقد سجل مؤشر رصيد الدين الخارجي الى اجمالي الإيرادات للنصف الأول من عام 2022 نسبة (115.2%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية حيث شكلت الإيرادات النفطية نسبة (95.4%) من اجمالي الإيرادات العامة، فضلاً عن ارتفاع المعدل اليومي للتصدير، لذا فقد سجل هذا المؤشر نسبة منخفضة بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2021 الذي بلغ فيه رصيد الدين الخارجي (228.1%) من اجمالي الإيرادات العامة، وكما في الشكل (31)

وقد سجل الدين الخارجي للنصف الأول من عام 2022 نسبة (43.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بعد أن سجلت تلك النسبة (66.9%) لذات النصف من عام 2021، وذلك أثر التحسن الحاصل في أسعار النفط الخام العالمية الذي يساهم بأكثر من (56%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ان الدين الخارجي سجل انخفاضاً في أغلب فقراته، وكما في الشكل (29).

3. مؤشر رصيد الدين الخارجي الى إجمالي الصادرات

يدل ارتفاع رصيد الدين الخارجي للبلد الى إجمالي صادراته بأن ديون ذلك البلد قد باتت أكبر من موارده الأساسية من العملات الأجنبية، حيث تمثل قيمة الصادرات السلعية والخدمات لذلك البلد قدرته على توفير العملة الأجنبية، ويعد هذا المؤشر من مؤشرات استدامة الدين الخارجي التي يعتمدها البنك الدولي، حيث توصف الديون الخارجية بأنها معتدلة إذا ما كانت نسبتها الى إجمالي الصادرات أقل من (200%)، في حين توصف بأنها مرتفعة إذا كانت نسبتها تشكل ما بين (200%-350%) من إجمالي الصادرات، وتوصف بأنها متفاقمة وإنها قد أصبحت المورد الأساس للعملة الصعبة في البلد إذا شكلت نسبة (350%) فأكثر من إجمالي الصادرات.

وقد شكل إجمالي الصادرات السلعية والخدمات للنصف الأول من عام 2022 نسبة (98.5%) من إجمالي الدين الخارجي مقابل نسبة (180.5%) لذات النصف من العام السابق، وذلك نتيجة لتسجيل إجمالي الصادرات نمواً بلغت نسبته (75.3%) عن ذات النصف من العام السابق بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام الذي تشكل صادراته أكثر من (95%) من إجمالي الصادرات، لذا يعد هذا المؤشر ضمن الحدود الآمنة جداً، إلا إنه يبقى الاقتصاد العراقي ضمن مخاطر خضوعه لتقلبات أسعار النفط العالمية، التي من الممكن إذا انخفضت أسعاره الى مستويات متدنية أن ترفع قيمة المؤشر الى مستويات مرتفعة حيث سجلت في النصف الثاني من عام 2020 نسبة (275.6%)، كما في الشكل (30).

4. مؤشر رصيد الدين الخارجي الى إجمالي الإيرادات العامة

تعاني الدول النامية من ارتفاع قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية بشكل سنوي، حيث تكون الحكومة غير قادرة على تعبئة الإيرادات المحلية لتسديد الديون الخارجية، حيث تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى أن الدولة قد تواجه مشاكل الجباية والافتقار الى وسائل استحصال الإيرادات الكافية لخدمة الديون الخارجية.

